



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الجبالي بونعامه خميس مليانة



كلية اللغة العربية وآدابها

## الوقف في القرآن الكريم بين المعنى والإعراب نماذج مختارة

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة العربية

تخصص: لسانيات عامة

الأستاذ المشرف:

\* د/ بوتوشنت دخان

إعداد الطالبين:

- بن عامر احمد

- عليوات أسامة

السنة الجامعية: 2022 - 2023

# شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد فبادئ بدء نتقدم بالشكر لوالدينا الذين ربّونا صغارا ثم نشني بالشكر الجزيل لأستاذنا المشرف الدكتور بوتوشنت على ما قدمه إلينا من يد العون في إعداد هذا البحث و تميمه بنصائحه وتوجيهاته. كما نتقدم بالشكر كذلك لجميع أساتذة قسم اللغة العربية في الكلية الذين رافقونا في مسارنا الدراسي داخل الكلية؛ ونخص بالذكر منهم الأستاذ جباري (مشرف رسالتنا في شهادة الليسانس) و الأستاذ قاضي والاستاذ مديوني. ونشكر كذلك الطاقم الإداري للكلية الذين ما فتئوا يذلون لنا الطريق، و على رأسهم الأستاذ مزايبي والأستاذ بن طيبة. والشكر موصول لكل من كان سببا في مساعدتنا إذ لا يشكر الله من لا يشكر الناس.

# مقدمة

## مقدمة

الحمد لله خلق الإنسان علمه البيان، وأنزل الكتاب بلسان عربي مبين، فأمره ببيانه؛ تفصيل حروفه ومعرفة وقوفه، فقال عز من قائل "وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ لِتَرْتِيلًا"<sup>1</sup>، والصلاة والسلام على عبده ورسوله الذي أمره ربه بقراءة القرآن على مكث فقال: "وَقُرْءَانًا بَرَفَنَّهُ لِتَفْرَأَهُ، عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ"<sup>2</sup>، وبعد:

فعلم الوقف والابتداء في القرآن الكريم فن جليل، عظيم القدر، جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الوقوف، ومن ثم أحببنا أن يكون موضوع رسالتنا في الوقف والابتداء في القرآن الكريم وعلاقته بعلم النحو، و نحاول ربطه بباب الفصل والوصل من علم البلاغة إن وجدنا إلى ذلك سبيلا، في ضمن الإجابة على ما مدى تأثير الوقف والابتداء على المعنى والإعراب، و هل له علاقة بالمعنى البلاغي؟.

فنحاول من خلال بحثنا إبراز أثر الوقف والابتداء على تغير المعنى والإعراب، و ربما كان الوقف كذلك له وجه بلاغي من جهة تعلقه بباب الفصل والوصل حسب ما نود الإجابة عليه في هذه المسودة، فاقتضت طبيعة ازدواجية الإشكالية أن يكون البحث من وجهين: الوجه الأول ذو طبيعة نحوية تمس جانب المعنى والإعراب، والآخر ذو طبيعة بلاغية ألصق بعلم المعاني من البلاغة، وإن كان الوجه الثاني له تعلق بعلم النحو كذلك لتعلقه بالمعنى إلا أن المعنى البلاغي أخفى وأغمض لدقة مسلكه ولطافة مأخذه.

ولعله من أهم الأمور التي جعلتنا نختار موضوع الوقف والابتداء هو تعلقه بالقرآن الكريم، ولا تخفى أهميته عن كل مسلم يتلو كلام الله بَلَّة طالب علم، إذ لا يتأتى لنا إيقام الصلاة على الوجه الذي أمرنا الله به إلا بترتيل جزء من القرآن، لأنه مما هو معلوم أن قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة. وأمر آخر هو ما كنا نلاحظه بين الفينة والأخرى أثناء تلاوتنا للقرآن، وعند سماعنا لقراءة بعض القراء من إخلال بالمعاني أثناء الوقف قد تصل إلى غلط من القول و فُحْشٍ، كما نبه على ذلك كثير من أئمة هذا الشأن، بل قد نصَّ بعضهم على أن من تعمد مثل هذه الوقوف قد يصل إلى الكفر والعياذ بالله كما سيأتي تقريره - إن شاء الله - في ثنايا بحثنا.

قد كانت الخطة المرسومة للبحث بعون الله ثم معونة الأستاذ المشرف بتبديء بمقدمة نذكر فيها سبب اختيار الموضوع و صياغة الإشكالية العامة والإشكاليات الجزئية وغيرها من النقاط، ثم نمهد لصلب الموضوع بنظرة شاملة

1- سورة المزمل. الآية 04.

2- سورة الإسراء. الآية 106.

في نشأة علم الوقوف و أهم المؤلفات مع الإشارة إلى أهميته. أما صلب الموضوع فيتشكل من فصلين؛ الفصل الأول: في ذكر التعريفات اللغوية و الاصطلاحية للمفاهيم الأساسية الواردة في البحث و مطالب في الأنواع و التقاسيم و مذاهب العلماء في الوقف مع ما يحتاجه الباحث في الوقف (علاقته بعلمي النحو و البلاغة)، و يكون هذا المطلب في هذا الفصل كالمدخل للفصل الثاني و هو الجانب التطبيقي لمواضع مختارة من القرآن الكريم، ندرسها دراسة بلاغية و أخرى نحوية. ثم نختتم بحثنا بخاتمة نذكر فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها. معتمدين في ذلك على منهج وصفي تحليلي؛ حيث نذكر تقارير العلماء و ربما استعنا بشيء من الاستدلال في تحليلنا.

هذا و قد كان منهجنا واضحاً في البحث حيث وقع الاختيار على مواضع ذكرها بعض علماء الوقف في كتبهم و أوردوها كأمثلة لما ينبغي تجنبه من الوقوف القبيحة في فواصل الآيات، و ربما أجمعوا على اختلال المعنى بالوقف عليها أو الابتداء بها، معتمدين في ذلك على كتاب القطع و الإئتاف لأبي جعفر النحاس ( ت 338هـ) و كتاب الإيضاح في الوقف و الابتداء لأبي بكر ابن الأنباري ( ت 323 هـ ) و كتاب المكنى في الوقف و الابتداء لأبي عمرو الداني ( ت 444 هـ) و كتاب الوقف و الابتداء و علل الوقوف لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجائدي ( ت 560 هـ) و كتاب الوقف و الابتداء لأبي الحسن علي بن أحمد الغزالي ( ت 516هـ). و لا بأس أن نشير إلى بعض الدراسات السابقة التي وقفنا عليها، منها مقال للدكتور أحمد خطاب العمر بجامعة الموصل بعنوان: كتب الوقف و الابتداء و علاقتها بالنحو، و مقال آخر نشر بمجلة المقرري للدراسات اللغوية من تأليف الطالب فارح محمد بجامعة العربي التبسي بتبسة، تحت عنوان: الوقف في القرآن الكريم و أثره على المعنى و الإعراب سورة البقرة أنموذجاً، و بحث آخر صدر عن مجلة كلية العلوم الإسلامي بجامعة بغداد العدد -01- من تقديم الدكتور عبد الرحمان مطلق الجبوري بعنوان: تعاقب الوقف و الابتداء في القرآن الكريم بين المعنى و الإعراب. و قد كانت هذه الدراسات بحق المصباح الذي أثار أماننا الطريق إلى البحث في هذا الموضوع ، فكان واجبا علينا ألا نغفل ذكرها ، و أن نشيد بفضلها في بسط القول في هذا الموضوع عامة .

هذا و لقد حاولنا في ثنايا هذا البحث الإجابة على بعض الإشكالات وهي:

هل علم الوقف و الابتداء توقيفي أم أنه اجتهادي؟.

ما مدى تأثير الوقف على المعنى و الإعراب؟ أي هل الوقف تابع للمعنى أم العكس؟.

ما هي علاقة الوقف و الابتداء بعلم البلاغة؟ و بالأخص هل هناك تداخل بين الوقف و الابتداء و علم الفصل

و الوصل؟.

وعلى الرغم من ذلك فقد واجهتنا صعوبة في البحث كانت أولى ما تكون بالوصف كصعوبة و هي وعورة  
الشروع في الموضوع، حيث كان يبدو واضحا قريبا سهل المسالك ممهدا حين فكرنا فيه، و لكن حين حملنا القلم  
و شرعنا في جمع شتاته و تقويم اعوجاجه فسرعان ما انقلبت سهولته وعورة، و الله المستعان على ذلك.  
بالإضافة إلى ذلك أمر آخر يمس الجانب المنهجي من البحث و هو توزيع المادة العلمية للبحث على الفصول مع  
ترتيبها و تقسيمها إلى مباحث و مطالب متقاربة المضمون عددا، فقد كان أصعب إلينا من جمع المادة العلمية من  
مصادرها.

هذا و قد بذلنا قصارى جهدنا في إتقان هذا العمل، فإن أصبنا فذلك ما كنا نبغي، والحمد لله على ذلك. و إن  
أخطأنا فنسأله سبحانه أن يجبر كسرنا. إنه ولي ذلك و القادر عليه.

# الفصل التمهيدي

## 1- نشأة علم الوقف و بداية التأليف فيه:

إن الناظر في كتب التراث العربي من حديث و تاريخ و سير و تراجم و تفاسير يجد أن الوضع لعلم الوقف كان منشأه قراءة المصطفى صلى الله عليه و سلم، فقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (256/2) و أحمد في المسند (288/6) من طريقين عن نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه و سلم: (أما سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه و سلم؟ فقالت: إنكم لا تستطيعونها! قال: فقل لها: أخبرينا بها؟ قال: فقرأت قراءة ترسلت فيها. قال أبو عامر قال نافع فحكى لنا ابن أبي مليكة الحمد لله رب العالمين ثم قطع الرحمن الرحيم ثم قطع مالك يوم الدين)<sup>1</sup>.

و يؤيد هذا ما أخرجه النحاس في القطع و الائتلاف بسنده إلى عبد الله بن عمر قال: ( لقد عشنا برهة من دهرنا و إنَّ أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن و تنزل السورة على محمد صلى الله عليه و سلم فيتعلم حلالها و حرامها و ما ينبغي أن يوقف عنده منها كما تتعلمون أنتم اليوم القرآن...). قال أبو جعفر: فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون التمام كما يتعلمون القرآن. و قول ابن عمر " لقد عشنا برهة من الدهر" يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة<sup>2</sup>.

فهذا الإجماع يدل على تأصل هذا الفن في صدور الرعيل الأول، إلا أنه لم يكن مدونا في الكتب كعلم بهذه الاصطلاحات التي سنشير إليها فيما بعد.

و أخرج الطبري(310هـ) في تفسيره بسنده<sup>3</sup> إلى أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقرأوا و لا حرج، و لكن لا تحتّموا ذكر رحمة بعذاب، و لا ذكر عذاب برحمة)<sup>4</sup>. قال أبو جعفر النحاس(338هـ): ( فهذا تعليم التمام توقيفا من رسول الله صلى الله عليه و سلم

1-صححه الدارقطني و الحاكم و الألباني في الإرواء (59/2 رقم 343).

2- القطع و الائتلاف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس، ت عبد الرحمان بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط1(1413هـ-1992م)، ص12. و الأثر أخرجه الطحاوي في مشكل الآثارو الحاكم في المستدرک و البيهقي في السنن الكبرى و ابن عساكر في تاريخ دمشق و الثعلبي في التفسير. قال الحاكم:(هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لا أعرف له علة و لم يخرجاه).

3-قال أحمد شاكر في تحقيقه لتفسير ابن جرير: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

4- جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت محمود و أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر، ط2 (45/01-

سلم بأنه ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة و الثواب و يفصل ما بعدها إن كان بعدها ذكر النار أو العقاب، نحو " يدخل من يشاء في رحمته" و لا ينبغي أن يقول " و الظالمين" لأنه منقطع عما قبله<sup>1</sup>.

ثم استمر العمل على هذا عند السلف الصالح من الصحابة و التابعين، و تناقلوا مسائل هذا العلم مشافهة إلى أن جاء عصر التدوين مع بداية القرن الثاني للهجرة، فبدأ العلماء بالتأليف فيه. قال ابن الجزري: " ... و في كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة، و صح - بل تواتر - عندنا تعلمه و الاعتناء به من السلف الصالح؛ كأبي جعفر يزيد بن القعقاع.... ، و كلامهم في ذلك معروف ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب"<sup>2</sup>.

و لقد أفرد النحاس في كتابه القطع والائتناف بابا في ذكر مذاهب الصحابة و التابعين في التمام وذكر بعده ما انتهى إلينا من كلام الصحابة و من بعدهم من القراء و العلماء و النحويين في التمام.

و إذا جئنا إلى بواكير كتب التفسير كصحيفة ابن أبي طلحة في التفسير التي رواها عن ابن عباس<sup>3</sup> نجد إشارات وإيماءات إلى الموضوع في تفسير قوله تعالى "وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً"<sup>4</sup> و قوله سبحانه "وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَىٰ مَكْثٍ"<sup>5</sup>.

أما التأليف و التصنيف في بابهِ فلم يُعْرَفَ إلا مع أوائل القرن الثاني الهجري، حيث يقول الأستاذ سركين: (وترجع أقدم الكتب في القطع و الوصل و رسم المصاحف إلى هذه الفترة تقريبا فقد أَلَّفَ - على سبيل المثال - شيبه بن نصاح المدني و هو أحد أساتذة أبي عمرو بن العلاء كتاب (الوقوف) ؛ أما كتاب الوقف و الابتداء لأبي عمرو بن العلاء نفسه فقد ظل متداولاً حتى القرن الخامس هجري، حيث حصل الخطيب البغدادي في دمشق على إجازة بروايته) إلا أنهم اختلفوا فيمن له قصب السبق في أفراد الوقوف بالتأليف، فذكر ابن الجزري أن أول من أَلَّفَ في الوقوف هو شيبه بن نصاح المدني الكوفي (ت130هـ)<sup>6</sup> ، و ارتضاه الأستاذ فؤاد سركين في تاريخ

1-القطع و الائتناف للنحاس،ص13.

2- تَهذِيب و تَرْتِيب الإِتْقَانِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ لِلْسَيُوطِيِّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ سَالِمٍ بَازْمُولٍ، دَارُ اسْتِقَامَةِ، الْقَاهِرَةَ - مِصْرَ، ط1، (1430هـ-2010م)، (423/01).

3- و قد ورد كثير من نصوص هذه الصحيفة في تفسير الطبري و كتاب فضائل القرآن لأبي عبيد القاسم بن سلام.

4- سورة المزمل، الآية 04.

5-سورة الإسراء، الآية 106.

6-تاريخ التراث العربي، فؤاد سركين، ترجمة محمود فهمي حجازي، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض - المملكة العربية السعودية، (1411هـ-1991م)، (22/01)، بتصرف.

التراث العربي كما أسلفنا. وذكر ابن النديم في الفهرست أنه ضرار بن صرد المقرئ الكوفي (ت129هـ)<sup>1</sup>. ثم جاءت التأليف تترى من القراء و النحويين، و قل أن نجد إماما في القراءة أو اللغة إلا و له مشاركة في التصنيف لهذا الفن.

فممن ألف من القراء: أبو عمرو بن العلاء، أحد القراء السبعة (154هـ)، و حمزة بن حبيب، أحد القراء السبعة (156هـ)، و نافع بن عبد الرحمن المدني، أحد القراء السبعة (169هـ)، و الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة أحد القراء السبعة (189هـ)، و اليزيدي، يحيى بن المبارك، أحد القراء الأربعة عشر (200هـ)، و يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة (205هـ)، و خلف ابن هشام البزار، أحد القراء العشرة (229هـ)، و حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري، المقرئ البغدادي (240هـ).

و من النحويين: أبو جعفر الرؤاسي، محمد بن أبي سارة شيخ الكسائي و القراء (170هـ) و له كتابان في الوقف و الابتداء، أحدهما كبير و الآخر صغير، و القراء، يحيى بن زياد بن عبد الله (207هـ)، و أبو عبيدة معمر بن المثنى (210هـ)، و الأخفش النحوي، سعيد بن مسعدة (215هـ)، و السجستاني، سهل بن محمد، أبو حاتم (248هـ)، قال عنه الأشموني: " و هو الإمام المقتدى في هذا الفن"، و ثعلب، أحمد بن يحيى (291هـ) و ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن بشار (328هـ)، و أبو جعفر النحاس، أحمد بن محمد بن اسماعيل (338هـ)، و لعل أقدم ما وصلنا من كتب هؤلاء الأفاضل كتابا هذين الأخيرين، و المكتفي في الوقف و الابتداء للإمام المقرئ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (444هـ)، و قد طبع هذا الأخير بتحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي. و قد استقصى هذا الدكتور في مقدمة دراسته للكتاب جل الكتب المؤلفة في هذا العلم، مشيرا إلى المفقود منها و المطبوع و المخطوط و أماكن وجودها حتى بلغت ثمانين كتابا، فلتراجع<sup>2</sup>.

أما أجود هذه المؤلفات فقد قال الداني: " سمعت بعض أصحابنا يقول عن شيخ له، إن ابن الأنباري لما صنف كتابه في الوقف و الابتداء جيء به إلى ابن مجاهد فنظر فيه و قال: لقد كان في نفسي أن أعمل في هذا المعنى

1- الفهرست، محمد بن إسحاق النديم، ت رضا تجدد، (1391هـ - 1971م)، ص 38.

2- المكتفي في الوقف و الابتداء، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2، (1407هـ - 1987م)، ص50-51.

كتاباً، و ما ترك هذا الشاب لمصنف ما يصنف"، و قال ابن الجزري: " كتاب ابن الأنباري في الوقف، أول ما ألف فيه و أحسن". و يعني بقوله " أول ما ألف فيه" أفضل ما ألف فيه<sup>1</sup>.

## 2- أهمية علم الوقف و الابتداء:

إن شرف العلم بشرف المعلوم، فلذلك استمد علم الوقف شرفه و أهميته من شرف كلام الله و أهميته، فهو باب أو علم من علوم القرآن، و قد نقلنا في مقدمتنا كلام النكراوي في بيان أهميته حيث قال: "باب الوقف و الابتداء عظيم القدر جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، و لا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل<sup>2</sup>. و نقلنا كذلك إجماع الصحابة على ضرورة تعلمه فيما سبق نقله عن الإمام أبي جعفر النحاس، عن ابن عمر في قوله " لقد عشنا برهة من دهرنا"<sup>3</sup>.

قال ابن الأنباري: " من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف و الابتداء".

و قال ابن الجزري (833هـ) في النشر: "لما لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، و لم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة؛ و جب حينئذ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، و تعين ارتضاء ابتداء بعده، و تحتم أن لا يكون ذلك مما يحيل المعنى، و لا يخل بالفهم، إذ بذلك يظهر الإعجاز، و يحصل القصد، و لذلك حض الأئمة على تعلمه و معرفته. و في كلام علي رضي الله عنه دليل على وجوب تعلمه و معرفته، و في كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة... و من ثم اشترط كثير من الخلف على المجيز ألا يجيز أحداً إلا بمعرفته الوقف و الابتداء."<sup>4</sup>

يقول الأستاذ محمد الصادق قمحاوي في كتابه البرهان في تجويد القرآن: " الوقف و الابتداء من أهم أبواب التجويد التي ينبغي للقارئ أن يهتم بها... و هو (أي الوقف) حلية التلاوة و زينة القارئ و بلاغ التالي و فهم للمستمع و فخر للعالم، و به يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين و النقيضين المتنافيين، و الحكمين المتقاربين."<sup>5</sup>

1- المكتفى في الوقف و الابتداء للداني، ص51.

2- تهذيب و ترتيب الإقتان في علوم القرآن، ص 422.

3- القطع و الائتناف، ص 12.

4- تهذيب الإقتان، ص 424.

5- البرهان في تجويد القرآن، محمد الصادق قمحاوي، المكتبة الثقافية، بيروت-لبنان، ص29.

فطالب العلم محتاج أن ينظر أين يقطع، وكيف يأتنف، لأن من الوقف ما هو واضح مفهوم معناه، و منه مشكل لا يُدرى إلا بسماع أو علم بالتأويل، و منه ما يعلمه أهل العلم بالعربية و اللغة، فبذلك يعرف أين يقطع، و كيف يأتنف... فليس كل ما يتعسفه بعض المعربين، أو يتكلفه من المقرئين، أو يتأوله محرف من أهل الأهواء المخطئين يعتمد عليه، كأن يوقف على نحو قوله تعالى "و ما تشاؤون إلا أن يشاء" ثم يبتدئ "الله رب العالمين"، فيصير "يشاء" بغير فاعل... فهذا و ما أشبهه تَمَحُّلٌ، و إخراج للتنزيل عن المعنى المراد به، فهو تحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة. فعلى طالب العلم أن يحذر من هذا التحريف، و أن يراعي ما نصَّ عليه أئمة هذا الشأن مهتما بتفهم معاني التنزيل. أما من لم يهتم بذلك فقد يصل بين المعنيين المختلفين، و قد يقف قبل تمام المعنى، و إن اضطر لذلك فقد لا يصل ما وقف عليه بما بعده حتى ينتهي إلى ما يصح أن يقف عنده، و هذا دليل على أنه لا يفهم هو ما يقرأ، و قد يفهم هو أو يفهم غيره خلاف المراد من كلام الله تعالى بسبب ذلك، وهذا فساد عظيم و خطر جسيم لا تصح به القراءة، ولا توصف به التلاوة".<sup>1</sup>

و مما يدل على أن معرفة الوقوف من الأهمية بمكان ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا و لا حرج، و لكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، و لا ذكر عذاب برحمة).<sup>2</sup>

قال السخاوي (ت643هـ) - معلقا على هذا الحديث -: ( ... و إنما أراد أن القارئ إذا وصل غير المعنى و قلبه، لأنه إذا قال " تلك عقبي الذين اتقوا و عقبي الكافرين" غير المعنى، و صير اللجنة عقبي الكافرين، ألا ترى أنه لو قرأ "يغفر لمن يشاء و يعذب" لم يكن في ذلك شيء، و إن كان قد وصل المغفرة بالعذاب، و إنما الممنوع تغيير المعنى بسبب الوصل، و يدخل في هذا نحو قوله عزَّ و جلَّ: " و لا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا" إذ في وصله ما يوهم أنهم قالوا: إن العزة لله جميعا، و أن قولهم ذلك قد أحزن رسول الله صلى الله عليه و سلم، و ليس كل أحد يعلم المراد، فيقع اللبس على من لا علم له، لا سيما غير العرب، فيوقف على قوله عز و جل " و لا يحزنك قولهم" و يبتدأ " إن العزة لله جميعا"... و إنما هذا تعليم للمعنى).<sup>3</sup>

1- علل الوقوف، محمد بن طيفور السجاوندي، ت محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة السعودية، ط2(1427هـ - 2006م)، (16-14/01).

2- سبق تخريجه.

3- جمال القراءة و كمال الاقراء، علم الدين محمد بن أحمد السخاوي، ت علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط 1 (1408هـ-1987م)، (551/01).

فهذا الارتباط المعنوي الذي نبه عليه صلى الله عليه و سلم هو لبُّ الموضوع و ماهية الوقف، و لا نستطيع أن نوفي أهمية هذا الفن إلا بتفصيل ذلك في ثنايا بحثنا - إن شاء الله - من خلال ذكر أوجه القبح أو الحسن في اختيار وقفٍ ما دون آخر.

الفصل الاول

الدراسة النظرية

تمهيد:

"كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وأديانهم ونسائهم وقربائهم. فلما جاء الله جلّ ثناؤه بالإسلام حَالَتْ أحوالٌ، و نُسِخَتْ دياناتٌ، و أُبْطِلَتْ أمورٌ، و نُقِلَتْ من اللغة ألفاظٌ عن مواضع إلى مواضعٍ آخرَ بزياداتٍ زِيدَتْ، و شرائعٌ شُرِعَتْ، و شرائطٌ شُرِطَتْ، فعَمِيَ الآخِرُ الأوَّلُ، فصار الذي نشأ عليه آباؤهم و نشؤوا هم عليه كأن لم يكن، و حتى تكلموا في تأويل الوحي بما دُونَ و حُفِظَ حتى الآن. فسبحان من نقل أولئك في الزمن القريب بتوفيقه عمّا أَلْفَوْه و نشؤوا عليه و غُدُّوا به.

فكان مما جاء به الإسلام لفظ "الإيمان". و العربُ إنما عرفت المؤمنَ من الأمان، والإيمانَ من التصديق. ثم زادت الشريعةُ شرائطَ و أوصافاً بما سُمِّي المؤمنُ بالإطلاق مؤمناً، و على هذا سائر ما تركنا ذكره. فالوجهُ في مثل هذه الألفاظ إذا سُئِلَ الإنسانُ عنها أن يقول: في اللفظ اسمان لغويٌّ و شرعيٌّ، ويذكر ما كانت العرب تعرفه، ثم ما جاء الإسلام به. و هو قياسُ ما تركنا ذكره من سائر العلوم، كالنحو و العروض والشعر؛ كل ذلك له اسمان لغويٌّ و صناعيٌّ"<sup>1</sup>.

و على هذا القياسِ نُدرِجُ أهمَّ الألفاظ و الكلمات المفتاحية التي وردت في عنوان المذكرة و هي "الوقف"

"المعنى"، و "الإعراب"؛

1- الصاحبي في فقه اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، ت أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة-مصر، ص78-86. بتصرف.

## المبحث الأول: تعريفات و تقاسيم

## المطلب الأول: تعريفات و اصطلاحات

## الوقف في اللغة:

قال ابن فارس: الواو و القاف و الفاء: أصل واحد يدل على تَمَكُّث في شيء ثم يقاس عليه<sup>1</sup>.

قال الليث: وقف مصدر قولك وقفْتُ الدابةَ و وقفْتُ الكلمةَ وقفا فهو متعد، و إذا كان لازماً قلت: وقفْتُ وقوفاً. و إذا وَقَّفت الرجل على كلمة قلت: وَقَّفته توقيفاً<sup>2</sup>.

و منه الوَقْفُ: و هو سوار من عاج، سمي بذلك لأنه وَقِفَ بحافتي الثرس مستديراً.

و كل شيء أمسكت عنه فإنك تقول: أوقمت، فلا يقال في شيء أوقفت إلا في الذي يكون في شيء ثم ينزع عنه<sup>3</sup>.

و وَقَّفتُ الحديث توقيفاً و بَيَّنَّتهُ تبييناً، قاله أبو زيد<sup>4</sup>. و أوقفته على كذا إذا فَهَّمْتُهُ و عَرَّفْتُهُ، و منه قوله تعالى "وَلَوْ

تَرَى إِذْ وَفِئُوا عَلَى الْبَارِ" إما من الوقوف المعروف أو الوقوف بمعنى المعرفة، اختاره الزجاج<sup>5</sup>.

جاء في المعجم الوجيز: وقف على الشيء: عاينه و عرفه<sup>6</sup>.

و العرب تقول: وقف راحلي على زيد: أي بلغت إليه فحبست ناقتي عن السير، قال ذو الرمة:

وقفْتُ على ربيعٍ لميةٍ ناقتي فما زلت أبكي عنده و أحاطبه<sup>7</sup>

قال القرطبي في قوله تعالى: "وَلَوْ تَرَى إِذْ وَفِئُوا عَلَى الْبَارِ" <sup>8</sup>حِسُوا، يقال: وَقَفْتُهُ وَقَفًّا، فَوَقَّفَ وَوَقُفًّا. و منه

قوله تعالى "وَلَوْ تَرَى إِذْ لَظَلَمُوا مَوْفُؤِيُونَ"<sup>9</sup> أي محبوسون في موقف الحساب<sup>10</sup>.

1- معجم مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس، ت عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة-مصر، ط1 (1399هـ/1979م)، (135/06).

2- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، ت عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة، مصر، (1384هـ/1964م)، (333/09).

3- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، (135/06).

4- تهذيب اللغة للأزهري، (333/09).

5- روح المعاني في تفسير القرآن، محمود شكري الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث، بيروت-لبنان، (128/07).

6- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة وزارة التربية و التعليم، مصر، (1415هـ/1994م)، ص678.

7- تفسير التحرير و التنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، (184/07).

8- سورة الأنعام، الآية 27.

9- سورة سبأ، الآية 31.

10- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، ت عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1


(1427هـ/2006م)، (351/08)، (316/17).

و جاء في المعجم الوجيز: وقف على الكلمة: نطق بها مُسَكَّنَةً الآخِر، قاطعا لها عما بعدها. و الوقف في القراءة: قطع الكلمة عما بعدها.<sup>1</sup>

فالوقف على ما تقرر في معناه اللغوي يعني الإمساك و الحبس و هو ضد الوصل، كما أن الوصل ضد القطع قال الله تعالى: "وَيَفْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ"<sup>2</sup>، يقال: فَطَعْتُ الشيءَ أَقْطَعُهُ قَطْعًا فانقطع، أي فَصَلْتُهُ فانفصل.

ولأجل وجود هذا التداخل بين المعنيين استعمل المتقدمون هاتين الكلمتين للدلالة على معنى واحد أو على معنيين متقاربين، فقالوا: الوقف و الابتداء، و القطع و الائتلاف أو الاستئناف.<sup>3</sup>

### الوقف في الاصطلاح:

الوقف في القراءة لا يخرج عن معناه اللغوي فهو إجمالاً قطع الكلمة عما بعدها، و يشتمل على معنى البيان والإفهام الذي يدل عليه لفظه كما نقلنا آنفاً عن أبي زيد فيما ذكره عنه الأزهري في تهذيب اللغة قال: وقفت الحديث توقيفا و بينته تبييناً، فهو يدخل في معنى الترتيل الذي فسره به بعض العلماء من أنه: تجويد الحروف ومعرفة الوقوف، فقد نقل ابن جرير في تفسيره عن مجاهد<sup>4</sup>، و أبو جعفر النحاس عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى "وَرَتَّلِ الْفُرْعَانَ تَرْتِيلًا"  <sup>5</sup> قال: بَيَّنَّهُ تَبْيِينًا.

و هذا هو وجه دلالة الوقف على البيان و الإفهام في اصطلاح العلماء، قال النحاس عقيب تفسير ابن عباس للآية (فمن التبيين تفصيل الحروف و الوقف على ما تم معناه منها....فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يفهم ما يقرأه و يشغل قلبه به و يتفقد القطع و الائتلاف و يحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة و غيرها، و أن يكون وقفه عند كلام مستقر أو شبيهه به و أن يكون ابتداءه حسناً).<sup>6</sup>

1- المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية بمصر، ص 678.

2- سورة الرعد، الآية 25.

3- مقال بعنوان: تعاقب الوقف و الابتداء، د عبد الرحمن مطلق الجبوري، مجلة كلية العلوم الإسلامية- جامعة بغداد- العدد - 1 - ، دار الكتب و

الوثائق، بغداد- العراق، 1996م، ص 74-75.

4- جامع البيان للطبري، (363/23-364)

5- سورة المزمل. الآية 03.

6- القطع و الائتلاف، للنحاس. ص 01، 20-21.

لقد اشتمل لفظ "الوقف" على معاني متداخلة، فاضطرت عباراتهم فيما يطلق عليه فهناك فَرْقٌ بين إطلاقات المتقدمين والمتأخرين؛ فالوقف و القطع و السكت عبارات يطلقها المتقدمون غالباً، مراداً بها الوقف؛ و المتأخرون فرقوا، فقالوا:

● القطع: عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة و المنتقل إلى حالة أخرى غيرها، و هو الذي يُسْتَعَادُّ بعده للقراءة المستأنفة، و لا يكون إلا على رأس آية، لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع. فقد أخرج سعيد بن منصور في سننه عن ابن أبي الهذيل: أنه قال: "كانوا يكرهون أن يقرأوا بعض الآية و يدعوا بعضها"<sup>1</sup>. و عبد الله ابن أبي الهذيل تابعي كبير، و قوله "كانوا" يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك.

● السكت: عبارة عن قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف عادة من غير تنفس، و اختلفت ألفاظ الأئمة في التأدية عنه؛ قال الداني: سكتة لطيفة من غير تنفس.

قال ابن الجزري: و الصحيح أنه مقيد بالسماح و النقل، و لا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته، و قيل يجوز في رؤوس الآي مطلقاً حالة الوصل لقصد البيان، و حمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك.

#### فائدة:

ربما كان هذا النوع فيه نوع مراعاة للمعنى و إن كان ليس هذا موضوع بحثنا إلا أننا أحببنا أن نشير إلى فائدة اقتبسناها، فمن مواضع السكت الواردة في قوله تعالى: "قَالُوا يَلْوِيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ"<sup>2</sup> فقد اختلفوا في وجه إعرابها على اسم الإشارة "هذا" هل هو تابع للجملة الأولى و هي قوله "يَلْوِيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا" أم أنه تابع في إعرابه للجملة الثانية و هي قوله "هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ"، و لعل السكت جاء عند هذا الموضع لبيان ما يتجاوزه موجب الفصل مع موجب الوصل، فجمع بينهما بسكتة لطيفة من غير تنفس؛ فالسكت مراعاة للفصل و عدم التنفس مراعاة للوصل، و الله أعلم.

1- أخرجه سعيد بن منصور في السنن (2/428 رقم 137) و ابن أبي شيبة في المصنف (6/151 رقم 30264) و البيهقي في شعب الإيمان.

2- سورة يس. الآية 52.

● الوقف: عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض، و يكون في رؤوس الآي و أوسطها، و لا يأتي في وسط الكلمة، و لا فيما اتصل رسما، و للعلماء في الكلام عليه وجهان:

● إحداهما: كيف يوقف و كيف يبدأ، و هذا يتعلق بالأصوات و الألفاظ من باب القراءة و لا دخل للمعاني فيه، و هو الذي يبوب له علماء التجويد بباي الوقف على أواخر الكلم و الوقف على مرسوم المصحف، ويدخل فيه الوقف الذي تكلم فيه النحويون فللحروف الموقوف عليها في هذا الباب أحكام، فالموقوف عليه يكون ساكنا، و المبدوء به لا يكون إلا متحركا؛ و من مسائل الوقف على الاسم الصحيح الآخر المنصرف المرفوع، و غيرها من المسائل التي ألف النحويون فيها التصانيف<sup>1</sup>. و هذا كله مما لا تعلق له بموضوع بحثنا.

● ثانيهما: ما يوقف عليه و يبدأ به؛ و هو الذي نأتمه في بحثنا، و للناس في بابه اصطلاحات مختلفة و تقسيمات متباينة، و أقربها ما قرره ابن الجزري - رحمه الله - على مقتضى اصطلاح الحافظ أبي عمرو الداني و ارتضاه العلامة علي محمد الضباع في شرحه لطيبة النشر.

إذن فالوقف من حيث كونه علما من علوم القرآن هو: فن جليل يعرف به كيفية أداء القراءة بالوقف على المواضع التي نص عليها القراء لإتمام المعاني، و الابتداء بمواضع محددة لا تختل فيها المعاني، و من حيث كونه مادة أولية لهذا الفن: هو قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة و عدم وصله بما بعده لعلل إعرابية نحوية أو أسباب معنوية تفسيرية في أثناء القراءة اعتمادا على تمام المعنى لانتهاج العبارة<sup>2</sup>. فتبين بهذا وجه ترجمتنا لهذه المذكرة ب"الوقف في القرآن بين المعنى و الإعراب"، و لعله من المناسب تعريف هذين الأخيرين المذكورين في العنوان حتى يتجلى الموضوع فنقول:

### "المعنى" لغة:

في معجم مقاييس اللغة: الميم و العين و النون أصل يدل على سهولة في جريان أو جري أو غير ذلك. و مَعَنَ الماءُ: جرى. و ماء معين. و من الباب أمعن الفرسُ في عدوه. و رجل مَعَنُ في حاجته: سهل. و أَمَعَنَتِ الأرضُ: رَوِيَتْ<sup>3</sup>.

و جاء في تهذيب اللغة: قال الله عز و جل: "ذات قرار و معين". قال الفراء: ذات قرار: أرض منبسطة. و معين: الماء الظاهر الجاري. و عن ابن الأعرابي: مَعَنَ الماءُ يَمَعُنُ إذا جرى، و أمعن أيضا<sup>4</sup>.

1-المكتفي في الوقف و الابتداء، ص54-55.

2- تعانق الوقف و الابتداء ص75.

3- معجم مقاييس اللغة لابن فارس.(335/05).

4- تهذيب اللغة للأزهري.(17-16/03).

و جاء في القاموس: و أمعن الماء: أسأله. و أمعن في الأمر: أبعده<sup>1</sup>.

و في المعجم الوجيز: مَعَنَ الماءُ مَعْنًا: سَهَّلَ و سأل، فهو معين. و في القرآن الكريم: " فمن يأتيكم بماء معين"<sup>2</sup>.

### "المعنى" في الاصطلاح:

المعنى بالفتح و القصر: مصدر (عَيْنُهُ أَعْيَنَهُ مَعْنَى) على وزن مَفْعَل بمعنى المفعول، و هو القصد الذي يقع به القول. والمقصود هو المعنى.

و يُقَصِّرُ المعنى على القول دون ما يقصد. تقول: معنى قولك كذا، و لا تقول: معنى حَرَكَتِكَ كذا، ثم تُوسِّعُ فيه فقول: ليس لدخولك إلى فلان معنى؛ و المراد أنه ليس له فائدة يُقَصِّدُ ذكرها بالقول<sup>3</sup>.

و في تاج العروس: يُجْمَعُ "المعنى" على "المعاني" و ينسب إليه، فيقال: "المعنوي"، و هو ما لا يكون لِلْسَانَ فيه حظ، و إنما هو معنى يُعْرَفُ بالقلب.

و قال المناوي: (المعاني هي الصور الذهنية من حيث وُضِعَ بإزائها الألفاظ، و الصورة الحاصلة من حيث إنْهَا تُقَصِّدُ بِاللَّفْظِ تسمى "معنى")<sup>4</sup>.

قال الجرجاني: المعنى ما يُقَصِّدُ بشيء<sup>5</sup>.

فتبين بهذا أن المعنى هو المراد من اللفظ و المقصود منه، فالمعاني بالنسبة للألفاظ كالقلوب بالنسبة للألسنة إذ لا يُتَصَوَّرُ كلامٌ و ألفاظٌ بدون معانٍ، و لا قيامٌ للمعاني بدون ألفاظ، خلافاً لمن أثبت الكلام بدون حرف و صوت و رام نفي صفة الكلام عن الله فقال عن القرآن: "هو عبارة عن المعنى القائم بذات الله الخالي عن الحرف والصوت"<sup>6</sup>.

لهذا فقد ذكر النحويون في تعريفهم للكلام بأنه: اللفظ المركب المفيد بالوضع العربي؛ فاللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف، و المركب هو ما تركب من كلمتين فأكثر، و المفيد: ما أفاد فائدة تامة يحسن السكوت عليها. فلو كان الكلام يعتبر بدون إفادة معنى لما اشترطنا الإفادة فيه، و لو كان الكلام معانٍ نفسيةً بحتةً بدون ألفاظ لما كان لِذِكْرِ اللَّفْظِ و التركيبِ فائدةً.

1- القاموس المحيط. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. ت مكتب تحقيق التراث. مؤسسة الرسالة. بيروت-لبنان. ط 8. (1426هـ/2005م). ص1235.

2- المعجم الوجيز بجمع اللغة العربية. ص586.

3- الفروق اللغوية. أبو هلال العسكري. ت محمد إبراهيم سليم. دار العلم و الثقافة. القاهرة-مصر. ص34.

4- فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح. أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي. ت محمد يوسف فحّال. دار البحوث للدراسات الإسلامية. الإمارات العربية-دبي. ط2. (1423هـ/2002م). (295/01).

5- التعريفات. علي بن محمد الشريف الجرجاني. مكتبة لبنان. بيروت-لبنان. ط1985م. ص236.

6- شرح الكفراوي على الأجرومية. حسن الكفراوي. دار المعرفة. الدار البيضاء-المغرب. (1421هـ/2001م). ص13.

و نحن و إن كنا نروم في بحثنا هذا المعنى النحويّ بحده إلا أننا لنا وقفة بلاغية مع هذا اللفظ؛ إذ لا يُصَوَّرُ أن يتعلق الفكر بمعاني الكَلِمِ أفرادا و مجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم و لا يصح في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى فعلٍ من غير أن يريد إعماله في معنى اسمٍ، و لا أن يتفكر في معنى اسمٍ من غير أن يريد إعمال فعلٍ فيه و جَعَلِهِ فاعلا له أو مفعولا، أو يريد فيه حكما سوى ذلك من الأحكام.<sup>1</sup> فلذلك لا بد لنا من إدراج المعنى البلاغي للفظ "المعنى"؛

### "المعنى" في اصطلاح البلاغيين:

إذا تقرر في علم البلاغة بأنه العلم بالقواعد التي بها يُعرَفُ أداء جميع المراد، و أُخَصُّ منه علمُ المعاني الذي هو معظم علم البلاغة؛ فهو المسائل التي بمعرفتها يستطيع المتكلم أن يُعبّر عن جميع مراده بكلام خاص، لأن المتكلم إذا تكلم فإنما اهتمامه أن ينقل ما في ضميره إلى ذهن السامع، فهو محتاج قبل كل شيء إلى معرفة اللغة التي يريد أن يخاطب بها من مفرداتها و كيفية تركيبها، فإذا لم يعلم ذلك لم يكّد كلامه أن يُفهم، و هذه المعرفة تحصل له من علم اللغة و النحو و الصرف. و لكنه إذا علم اللغة و النحو و الصرف فإنما يستطيع أن يُعبّر عن حاصل المراد و أصل المعنى، و لا يستطيع أن يُفصّح عن تمام المراد، لذلك سُمِّيَ علمُ المعاني لأنَّ مَسَائِلَهُ تُعَلِّمُك كيف تفيد معاني كثيرةً في ألفاظٍ قليلة<sup>2</sup>.

و تقرر كذلك أن الفصاحة من أخصّ أوصافِ كلامِ العرب، و عدّها البلغاءُ من علم المعاني من حيث إنها شرطٌ في البلاغة إذ لا يُعتدُّ بالكلام البليغ إلا إذا كان فصيحاً، فتوقّف وصفُ البلاغة على تعقّل معنى الفصاحة<sup>3</sup>، فهي صفة معقولة للفظ، إذ الشأنُ كلُّ الشأنِ في تحيّر اللفظ و حُسن السبكِ. و لا نعرف صفة للفظ يكون طريق معرفتها العقل إلا دلالتُه على معنى، فيلزم من ذلك أن وصفنا للفظ بالفصاحة وصف له من جهة معناه.<sup>4</sup>

إذن فالـ"المعنى" البلاغي هو "المعنى" النحوي و زيادة، فهو أخصُّ منه و أدقُّ، كما وصف السكاكي في مقدمته لكتابه مفتاح العلوم ذلك فقال: ( و قد صمّنتُ كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيته لا بد منه.... و أوردت علم النحو بتمامه؛ و تمامه بعلمي المعاني و البيان)<sup>5</sup>. لأنّ الكلام إذا لم يكن فصيحاً لم

1-دلائل الإعجاز. أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني. ت محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي. القاهرة - مصر. ط5. (1424هـ/2004م). ص410.

2 موجز البلاغة. محمد الطاهر بن عاشور. دار أضواء السلف. الرياض - المملكة العربية السعودية. ط1. (1426هـ/2005م). ص3-5. بتصرف

3- المصدر السابق. ص07

4- دلائل الإعجاز للجرجاني. ص 407. بتصرف

5- مفتاح العلوم. أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي. ت نعيم زرزور. دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان. ط2. (1407هـ/1987م). ص06.

تُقْبَلُ عليه أفهامُ السامعين، فيفوتها كثيرٌ ممَّا أودعه المتكلمُ في كلامه من الدقائق و اللطائف، و مِن ثَمَّ كان الكلامُ في هذا البحث له جانب نحوي تارة و بلاغي تارة أخرى.

### "الإعراب" لغة:

في معجم مقاييس اللغة: العين و الراء و الباء أصول ثلاثة: أحدها الإبانة و الإفصاح... أعرب الرجل عن نفسه: إذا بَيَّنَّ و أوضح، و في الحديث: "الثَّيِّبُ يُعْرَبُ عنها لسانها...".  
و إعراب الكلام أيضا من هذا القياس، لأن بالإعراب يفرق بين المعاني في الفاعل و المفعول و النفي و التعجب والاستفهام، و سائر أبواب هذا النحو من العلم<sup>1</sup>.  
قال الأزهري: الإعراب و التعريب معناهما واحد، و هو الإبانة. يقال: أَعْرَبَ عنه لسانه و عَرَّبَ أي أبان وأفصح. و يقال: أَعْرَبَ عمَّا في ضميرك أي أبَّن. و من هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام: قد أَعْرَبَ. و منه قول الكميت:

وجدنا لكم في آل حاميم آيةً تَأَوَّلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ و مُعْرَبٌ.

و مُعْرَبٌ: أي مُفَصِّحٌ بالحق<sup>2</sup>.

و جاء في القاموس المحيط: الإعراب: الإبانة و الإفصاح عن الشيء<sup>3</sup>.  
و في المعجم الوجيز: عَرَّبَ عُرُوبًا و عُرُوبَةً، و عُرُوبِيَّةٌ: فَصَّحَ. أَعْرَبَ الكلامَ: بَيَّنَّهُ. و أَعْرَبَ بِمُرَادِهِ: أفصح به. و أَعْرَبَ عن حاجته: أَبَانَ. و أَعْرَبَ الكلامَ: طَبَّقَ عليه قواعدَ الإعراب<sup>4</sup>.

### "الإعراب" اصطلاحا:

الإعراب هو مصدر (أَعْرَبَ) يجيء لمعانٍ، و المناسب منها للمعنى الاصطلاحي من معانيه الإبانة؛ إذ القصدُ به إبانة المعاني المختلفة<sup>5</sup>.

و لكن منهم من عَرَّفَهُ بأنَّه: أُنْزِرَ ظاهراً أو مُقَدَّرٌ يجلبه العامل، بناءً على القول بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ، و اختار هذا القولَ ابنُ مالك و نسبه إلى المحققين، و المرادي و الفاكهي في حدوده.

1- معجم مقاييس اللغة لابن فارس. (299/04).

2- تهذيب اللغة للأزهري. (362/02).

3- القاموس المحيط للفيروزآبادي. ص113.

4- المعجم الوجيز لجمع اللغة العربية بالقاهرة. ص411.

5- شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي. عبد الله بن أحمد الفاكهي. ت المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة. القاهرة-

مصر. ط2. (1414هـ/1993م). ص158.

و منهم من عرفه بأنه: تغيير أو آخر الكلم لفظاً أو تقديراً، لاختلاف العوامل الداخلة عليها. بناءً على القول بأنه معنوي<sup>1</sup>، و قد اختار هذا القول ابن آجروم في مقدمته.

لقد تقدم كلام ابن فارس في معجمه حيث قال: و إعراب الكلام من هذا القياس، أي أن معناه الاصطلاحية عند النحويين من البيان و الإيضاح، لأنه بالإعراب يُفَرَّقُ بين المعاني النحوية فيُفَرَّقُ بين الفاعلية من المفعولية و يتميز النفي من الإثبات و التعجب من الاستفهام... و غيرها من أبواب النحو.

### خلاصة التعريف:

إذن فالوقف هو قطع الصوت عن الكلمة زمناً يُتَنَقَّسُ فيه عادة و عدم وصلها بما بعدها لعللٍ إعرابيةٍ نحويةٍ أو أسبابٍ معنويةٍ تفسيريةٍ في أثناء القراءة اعتماداً على تمام المعنى لانتهاء العبارة. و هذه الأمور (أي: العلل الإعرابية و الأسباب المعنوية و تمام المعنى و انتهاء العبارة) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، بل قائمة على ما للعربية من خصائص و مميزات لا توجد في غيرها من اللغات، بها يَتِمُّ فهمُ العباراتِ و تُعرَفُ معاني الكلمات و تُدرَكُ الألفاظُ والمدلولات<sup>2</sup>.

و من أقرب ما نُوجِّهُ به جَمَعًا بين هذه المصطلحاتِ الثلاثِ ( الوقف و المعنى و الإعراب) في عنوان واحد هو اختلاف الأئمة في تقسيمهم لأنواع الوقوف بناءً على اختلافهم في أوجه القراءة و الإعراب و اختيار معنى على آخر حسب التمام و النقص في أداء المراد من الآية أو بعضها، و يتجلى ذلك في مطلب التقسيمات و أنواع الوقوف التالي؛

### المطلب الثاني: أنواع الوقوف و ضوابطه:

#### - أنواع الوقوف:

لقد أشرنا آنفاً إلى اختلاف الأئمة في تقسيم الوقف و الابتداء، فقسمه ابن الأنباري إلى ثلاثة أقسام: تام و حسن، و قبيح.

و قال غيره: الوقف ينقسم إلى أربعة أقسام: تام مختار، و كاف جائز، و حسن مفهوم، و قبيح متروك.

و قال السجاوندي: الوقف على خمس مراتب: لازم، و مطلق، و جائز، و مجوز لوجه، و مرخص ضرورة.

و قال غيره: الوقف في التنزيل على ثمانية أضرب: تام، و شبيه به، و ناقص، و شبيه به، و حسن، و شبيه به و قبيح، و شبيه به.<sup>3</sup>

1- المصدر السابق. ص160.

2- تعانق الوقف و الابتداء للجبوري. ص75.

3- تهذيب الإتيان في علوم القرآن، (430/01).

و الذي نختاره من ذلك ما اختاره ابن الجزري تبعا لأبي عمرو الداني فقسمه إلى قسمين اختياري و اضطراري؛ فالاختياري منه ثلاثة أنواع و الاضطراري نوع واحد، فتكون القسمة بذلك رباعيةً. قال ابن الجزري: أكثر ما ذكر الناس في أقسام الوقف غير منضبط و لا منحصر، و أقرب ما قُلْتُه في ضبطه: إن الوقف ينقسم إلى اختياري، و اضطراري؛ لأن الكلام إما أن يتم أو لا؛ فإن تم كان اختياريا، و كونه تاما لا يخلو إما:

1. أن لا يكون له تعلق بما بعده ألبته - لا من جهة اللفظ و لا من جهة المعنى - فهو المسمى بالتام، لتمامه المطلق، فيوقف عليه و يتبدأ بما بعده.

و قد يكون الوقف تاما في تفسير و إعراب و قراءة، غير تام على آخر. و قد يتفاضل التام؛ نحو قوله تعالى: "مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿١﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٢﴾" <sup>1</sup> كلاهما تام، إلا أنَّ الأول أتمُّ من الثاني

لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب، بخلاف الأول، و هذا هو الذي سماه بعضهم شبيها بالتام. و منه ما يتأكد استحسانه لبيان المعنى المقصود به، و هو الذي سماه السجاوندي باللائم.

2. أن يكون له تعلق بما بعده:

أ- من جهة المعنى فقط: و هو المسمى بالكافي، للاكتفاء به و استغنائه عما بعده و استغناء ما بعده عنه، كالوقف على قوله تعالى: "إِذْ يُنْفِثُكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ" <sup>2</sup>.

و قد يتفاضل في الكفاية كتفاضل التام، نحو الوقف على قوله "فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ" كاف، "فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا" أكفى منه، "وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ" <sup>3</sup> أكفى منهما.

و قد يكون الوقف كافيا على تفسير و إعراب و قراءة، غير كاف على آخر.

ب- من جهة اللفظ و المعنى: و هو المسمى بالحسن، لأنه في نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي، إلا أن يكون رأس آية، فإنه يجوز الابتداء به في اختيار أكثر أهل الأداء، لمحيطه عن النبي صلى الله عليه و سلم.

و قد يكون الوقف حسنا على تقدير، و كافيا أو تاما على آخر <sup>4</sup>.

1- الآيتين 03-04. سورة الفاتحة.

2- الآية 05. سورة البقرة.

3- الآية 10. سورة البقرة.

4- تهذيب الإتيان، (431/01).

و المراد بالتعلق المعنوي و اللفظي أن المعنوي يكون تعلقه من جهة المعنى فقط دون شيء من تَعَلُّقَاتِ الإعراب؛ كالإخبار عن حالة الكافرين أو حال المؤمنين، أو تمام قصة أو نحو ذلك. و أما التعلق من جهة اللفظ؛ و هو أن يكون ما بعده متعلقا بما قبله من جهة الإعراب كأن يكون صفة، أو معطوفا لكن بشرط أن يكون ما قبله بحيث يحسن السكوت عليه، مثاله إذا قلت "إِلْحَمْدُ لِلَّهِ" عُقِلَ عَنْكَ مَا أَرَدْتَ لَكِنَّكَ إِذَا ابْتَدَأْتَ بِـ"رَبِّ الْعَالَمِينَ"<sup>1</sup>

قبيح، لأنه صفة لله تعالى<sup>2</sup>، و هو متعلق بما قبله من حيث كونه صفةً لِلْفِظِ الجلالة، فلا ينبغي الابتداء بالصفة دون الموصوف و لا التابع دون المتبوع كما سيأتي بيانه في الجانب التطبيقي.

و إن لم يتم الكلام، كان الوقف عليه اضطراريا، و هو المسمى بالقبيح، فلا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة؛ من انقطاع نفس و نحوه، لعدم الفائدة أو لفساد المعنى.

و قد يكون بعضه أقبح من بعض، نحو "فَلَهَا أَنْبِئْ وَأَلْبِئْ"<sup>3</sup> لإيهامه أنهما مع البنت شركاء في النصف. و أقبح منه نحو "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي"<sup>4</sup>.

فهذا حكم الوقف اختياريا و اضطراريا.

و أما الابتداء، فلا يكون إلا اختياريا، لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل المعنى، موفِّ بالقصد، و هو في أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، و تتفاوت تماما و كفاية و حسنا و قبحا، بحسب التمام وعدمه، و فساد المعنى و إحالته<sup>5</sup>.

و التمام قد يكون بمعنى ما يحسن السكوت عليه من الكلام على ما قرره ابن الناظم في شرحه للمقدمة الجزرية وقد يكون بمعنى استيفاء الكلام للمسند و المسند إليه على ما قرره علي القاري في المنح الفكرية<sup>6</sup>. و حمله على كليهما صحيح.

1- الآية 01. سورة الفاتحة.

2- الحواشي المفهمة في شرح المقدمة الجزرية، أبو بكر أحمد بن محمد الجزري، ت فرغلي سيد عرباوي. مكتبة أولاد الشيخ. الجيزة- مصر. ط 1. 2006. ص 263.

3- الآية 11. سورة النساء.

4- الآية 26. سورة البقرة.

5- تهذيب الانتقان، (432/01).

6- الحواشي المفهمة لابن الناظم، ص 265.

تنبيه:

- قولهم: (لا يجوز الوقف على...) قال ابن الجزري: إنما يريدون به الجواز الأدائي وهو الذي يحسن في القراءة ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه، اللهم إلا أن يقصد بذلك تحريف القرآن، وخلاف المعنى الذي أراده الله، فإنه يكفر، فضلا عن أن يأثم. وأشار إلى هذا المعنى في مقدمته فقال:

و ليس في القرآن من وقف وجب و لا حرام غير ما له سبب

- ربما أجزى الوقف و الابتداء في طول الفواصل و القصص و الجمل المعترضة، و في حالة جمع القراءات، و قراءة التحقيق و الترتيل، ما لا يجوز في غيرها، فيُعْتَفَرُ ذلك، و لو كان لغير ذلك لم يُبَحَّ<sup>1</sup>.

- ضابط الوقف (هل الوقف توقيفي أم اجتهادي؟):

إن الناظر في كتب الوقف و الإبتداء يجد أن لأئمة القراءة مذاهب في تقدير الوقوف و اختيارها، إلا أنهم في الجملة ذهبوا إلى جواز تقدير الوقوف. و صنفوا في ذلك كتباً، و ذكروا فيها أصولاً مجملة، و فروشا في الآي مفصلة، فمنها ما آثروه عن أئمة كل عصر، و منها ما آثروه عن أئمة العربية النحويين من كل مصر، و منها ما استنبطوه على وفاق الأثر أو خلافه، و منها ما اقتدوا فيه بالأثر فقط، كالوقف على أواخر الآي، و هو وقف النبي صلى الله عليه و سلم<sup>2</sup>.

فالناس مختلفون في تعيين مواضع الوقف، فمنهم من جعله على انتهاء النفس، و منهم من جعله على رؤوس الآي، و منهم من علقه بالمعنى و الإعراب و جعل النفس تبعاً لها<sup>3</sup>.

فقد نقل السيوطي عن نافع أنه كان يراعي تجانس الوقف و الابتداء بحسب المعنى، و ابن كثير و حمزة حيث ينقطع النفس، و عاصم و الكسائي حيث تمَّ المعنى، و أبو عمرو بن العلاء كان يتعمد الوقف على رؤوس الآي ويقول هو أحبُّ إليَّ. و نقل عن البيهقي في الشعب أنه قال: الأفضل الوقف على رؤوس الآيات، و إن تعلقت بما بعدها؛ اتِّبَاعاً لهدي النبي صلى الله عليه و سلم و سنته<sup>4</sup>.

قال علي القاري: (رؤوس الآي يستحب الوقوف عليها سواء وجد تعلق لفظي أم لا، و هو الذي اختاره البيهقي... خلافاً للسجاوندي و غيره فذهبوا إلى أن رؤوس الآي و غيرها في حكم واحد من جهة تعلق ما بعده بما قبله)<sup>5</sup>.

1- تهذيب الإتيان في علوم القرآن، (433/01-434)

2- جمال القراء و كمال الإقراء للسخاوي. (552/01).

3- المكتفى في الوقف و الابتداء لأبي عمرو الداني. ص 48.

4- تهذيب الإتيان في علوم القرآن للسيوطي. (435/01-436).

5- الحواشي المفهمة لابن الناظم. ص 263.

و منهم من شدد في ذلك و غلظ، فقد نقل السخاوي في كتابه "جمال القراء و كمال الإقراء" عن شيخه ابن برهان النحوي أن أبا يوسف صاحب أبي حنيفة ذهب إلى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام أو الناقص أو الحسن أو القبيح، و تسميته بذلك بدعة، و مسميه بذلك و متعمد الوقف على نحوه مبتدع، قال: لأن القرآن معجز، و هو كالقطعة الواحدة، و كُله قرآنٌ و بعضه قرآن، و كُله تامٌ حسنٌ و بعضه تامٌ حسن.

قال السخاوي: (و ليس الأمر كما ذكر أبو يوسف؛ فإن الكلمة الواحدة ليست من الإعجاز في شيء، و إنما المعجز الرصف العجيب، و النظم العريب، و ليس ذلك لبعض الكلمات. و قوله: إن بعضه تام حسن كما أن كُله تامٌ حسن، يقال له: لو قال قارئ: (إذا جاء) و وقف، أهذا تام و قرآن؟ فإن قال نعم، قيل: فما يحتمل أن يكون القائل أراد: إذا جاء الشتاء، و كذلك كل ما يفرد من كلمات القرآن موجود في كلام البشر، فإذا اجتمع و انتظم انحاز عن غيره و امتاز و ظهر ما فيه من الإعجاز)<sup>1</sup>.

و الذي نركن إليه من هذه الأقوال هو القول بالتفصيل في الوقوف، جمعا بين الأدلة ؛

فما ثبت فيه الوقف نقلاً جاز الوقف عليه بل هو أفضل و أحبُّ كما هو الحال بالنسبة إلى رؤوس الآي فالوقف عليها سنة متبعة، بدليل ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه و أحمد في المسند عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه و سلم أنها سُئِلت عن قراءة النبي صلى الله عليه و سلم، فوصفتها بأنها مُقَطَّعة آية آية<sup>2</sup>، لذلك تجد أكثر الفواصل في القرآن تام، و أكثر ذلك يكون في المفصل منه و بالأخص في السور القصار.

ف "ليس كل ما يتعسفُ بعضُ المعربين أو يتكلفُ بعضُ القراء أو يتأولُ بعضُ أهل الأهواء مما يقتضي وقفا و ابتداء ينبغي أن يُتعمد الوقوف عليه؛ نحو الوقف على "يَلْبِنِي لَأَ تُشْرِكَنِي" و يبتدئ "بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكََ"<sup>3</sup> على معنى القسم، و نحو "وَارْحَمَنَّا أَنْتَ" و الإبتداء بـ "مَوْلِينَا فَبَانُصِرْنَا"<sup>4</sup> على معنى النداء، فكله تعسفٌ و تمحلٌ و تحريف للكلم عن مواضعه<sup>5</sup>.

1- جمال القراء و كمال الإقراء للسخاوي. (552/01-553).

2- سبق تحريجه في التمهيد.

3- الآية 13. سورة لقمان.

4- الآية 286. سورة البقرة.

5- تحذير الإقتان في علوم القرآن. (434/01).

و كمن أنكر الوقف على قوله تعالى في سورة الماعون: "بَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿١﴾" <sup>1</sup> و هو رأس آية و ألزم الناس بضرورة الوصل في هذا الموضوع مراعاة للمعنى، مع ثبوت الوقف على رؤوس الآي عن النبي صلى الله عليه و سلم و هو أولى الناس بمراعاة المعنى من غيره، فهل يصح الاجتهاد مع ورود النص؟.

و أما المواضع التي لم يثبت فيها النقل جاز الاجتهاد في اختيار موضع الوقف فيه، مع مراعاة المعنى و الأصول الجملة التي ذكروها في كتبهم، و أصل الأصول في ذلك ما أوردناه سابقا في التمهيد مما أخرجه الطبري في تفسيره عن أبي هريرة - رضي الله عنه - : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقرأوا و لا حرج، و لكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، و لا ذكر عذاب برحمة) <sup>2</sup>.

" و إنما أراد صلى الله عليه و سلم أن القارئ إذا وصل غَيَّرَ المعنى و قَلَبَهُ، لأنه إذا قال " تِلْكَ عَفْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَعَفْبَى الْكٰفِرِينَ" <sup>3</sup> غَيَّرَ المعنى، و صَيَّرَ الجَنَّةَ عَقْبَى الكٰفِرِينَ، بدليل أنه لو قرأ "يَغْبِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَعْدِبُ" <sup>4</sup> لم يكن في ذلك شيء، و إن كان قد وصل المغفرة بالعذاب، و إنما الممنوع تغيير المعنى بسبب

الوصل" <sup>5</sup>. لذلك فالمواضع التي ذكرها الأئمة نماذج للوقوف و وصفوها بالتمام ليس المراد أن كل موضع من ذلك يجب الوقوف عنده، بل المراد أنه يصلح عنده ذلك، فالقارئ كالمسافر، و المقاطع كالمنازل التي ينزلها المسافر، وهي مختلفة في التمام و الحسن و القبح كاختلاف المنازل في الخصب، و وجود الماء و نحوه <sup>6</sup>.

و بهذا التفصيل نكون قد جمعنا بين المجل و المفصل؛ باعتبار مراعاة المعنى حُكْمًا مُجْمَلًا و الوقوف على رؤوس الآي حُكْمًا مُفَصَّلًا. أو نكون قد جمعنا بين العام و الخاص؛ باعتبار مراعاة المعنى أصلاً عاماً للوقوف مخصوصاً بالوقوف على رؤوس الآي، إن صَحَّ التعبيرُ بذلك على ما تقرر في أصول الفقه.

1- الآية 04. سورة الماعون.

2- سبق تحريجه.

3- الآية 35. سورة الرعد.

4- الآية 14. سورة الفتح.

5- جمال القراء و كمال الإقراء للسخاوي. (551-550/01).

6- المكتفي في الوقف و الإبتداء لأبي عمرو الداني. ص48.

## المبحث الثاني: علل الوقف و بلاغته

لقد نصَّ الأئمة على أن معرفة علم التمام تحتاج إلى كثير من العلوم، فقد قال أبو جعفر النحاس: ذكر لي بعض أصحابنا عن أبي بكر بن مجاهد أنه كان يقول: "لا يقوم بالتمام إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير عالم بالقصاص و تلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل به القرآن" و قال غيره: و يحتاج صاحب علم التمام إلى المعرفة بأشياء من اختلاف الفقهاء في أحكام القرآن.<sup>1</sup> و ذلك أن لكل علم مأخذ و مشرب يرد عليه الذي يريد أن يروى من منهله، غير أن المتكلمين في هذا الفن يصدرن مصادر شتى في تعليلاتهم و اختياراتهم و إن اتفق مشربهم و لهذا تعددت آراؤهم و اختلفت تقسيماتهم.

قال ابن الجزري فيما نقلنا عنه سابقا في تقسيم الوقوف: (قد يكون الوقف تاما في تفسير و إعراب و قراءة، غير تام على آخر).

### المطلب الأول: أسباب الاختلاف في الوقوف (عللها):

وعلى هذا الذي ذكره ابن الجزري فسبب الاختلاف في الوقوف بين الأئمة تختلف و تتعدد فمنها ما يكون بسبب:

1. الخلاف الفقهي في الأحكام: و يكون ذلك في المسائل التي تتحاذبها الأدلة من مسائل الفروع الفقهية و من أمثلة ذلك آية القذف من سورة النور و هي قوله تعالى: "وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأَوَّلِيكُمْ هُمُ الْقَبْسِفُونَ ﴿٥١﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ"<sup>2</sup>؛

فمن رأى من الفقهاء أن شهادة القاذف مردودة غير مقبولة حتى و إن تاب، جعل الوقف على قوله "وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا" تاماً<sup>3</sup>، بناء على أن الاستثناء في قوله بعدها "إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ"<sup>4</sup> ذلك<sup>4</sup> قد استثنى من قوله "وَأَوَّلِيكُمْ هُمُ الْقَبْسِفُونَ"، و أما قوله "وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا" فقد فقد وُصِلَ بالأبد، فلا يجوز قبول الشهادة منه أبدا.

1- القطع و الائتناف لأبي جعفر النحاس، ص18. بتصرف.

2- سورة النور. الآيتين 04-05.

3- القطع و الائتناف للنحاس، ص18.

4- سورة النور. الآية 05.

و من قال بقبول شهادة القاذف بعد توبته كان الكلام عنده متصلا و الوقف تاما عند قوله "فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ"، بناءً على أنَّ الاستثناء في قوله "إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ" قد اسْتُثْنِيَ من قوله "وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفٰسِقُونَ"، فُتَقْبَلُ شَهَادَتُهُ و يُزُولُ عَنْهُ اسْمُ الْفٰسِقِ<sup>1</sup>.

2. الاختلاف في القراءة: فقد يكون الوقف تاما على قراءة و على أخرى غير تام، و زُيِّمَ دخل في باب توجيه القراءات، إذ هو فن يُعنى بالكشف عن وجوه القراءات و عللها و حججها، و بيانها و الإيضاح عنها فقد تأتي القراءة بأكثر من وجه إعرابي كأن ترد بالرفع أو النصب أو غير ذلك، فإذا استوفى الكلام أركانه ومعناه في قراءة كان الوقف تاما، و قد لا يستوفي أركانه و معناه في القراءة الأخرى فيكون الوقف غير تام في نفس الموضوع، فينبغي أن يوصل بما بعده حتى يستوفي جميع المعنى و بذلك يكون التمام. و من أمثلة هذا الاختلاف ما جاء في قوله تعالى من سورة المائدة "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذْنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّبَّ بِالسِّبِّ وَالْجُرُوحَ فِصَاصًا"<sup>2</sup>؛

فعلى قراءة من نصب "النفس" و رفع ما بعدها فالوقف على "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ" يكون تاما؛ قال أبو جعفر النحاس: ( فعلى هذه القراءة "و العينُ بالعين" ابتداءً حكم في المسلمين و يجعل ما كتب عليهم في التوراة أن النفسَ بالنفس، و يوجبُ الحكمَ بالقصاص في العيون و ما بعدها بين المسلمين).

و على قراءة من قرأ بنصب "العين و الأنف و الأذن و السنّ و رفع "الجروح" فالوقف التام يكون عند قوله "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذْنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّبَّ بِالسِّبِّ". أي أن النفسَ مقتولةً بالنفس، و العينُ بالعين: أي: و فقء العين بفقء العين، و جدع الأنف بجدع الأنف، و صلّم الأذن بصلّم الأذن، و قلع السنّ بقلع السنّ. فيكون الوقف تاما على قوله "وَالسِّبَّ بِالسِّبِّ"، و يُستأنف الكلام بقوله "و الجروحُ قصاص" فتكون الواو للاستئناف و "الجروحُ" مبتدأ مرفوع و "قصاصُ" خبر مرفوع<sup>3</sup>.

1- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري. ت عبد الله بن عبد المحسن التركي. دار هجر للطباعة، ط 1، (1422هـ/2001م)، القاهرة-مصر، (162/14، 163، 168)

2- سورة المائدة. الآية 45.

3- إعراب القرآن و بيانه. محي الدين درويش. دار اليمامة مع دار ابن كثير. دمشق-سوريا. ط7. (1420هـ/1999م). (238/02).

و على قراءة من نصبها جميعها على العطف و إعمال "أَنَّ" فيها جميعا، فيكون الوقف تاما عند قوله "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذْنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّبَّ بِالسِّبِّ وَالْجُرُوحَ فِصَاصًا"<sup>1</sup> فتكون الواو من قوله "وَالْجُرُوحَ فِصَاصًا" للعطف، و جملة "أَنَّ" و ما بعدها في تأويل مصدر محذوف في محل نصب مفعول به لـ"كتبنا".

و هذا التدرج في الوقف من حيث استيفاء المعنى هو عين ما ذكره ابن الجزري في تقسيمه لأنواع الوقوف فيما ذكرناه قبل، من اختلاف الوقف من التمام إلى الكفاية أو الحسن باختلاف القراءة.

3. الاختلاف في فهم معنى الآية و تفسيرها: فقد يكون الموضوع وقفا تاما على معنى غير تام على معنى آخر، ومثال ذلك قوله تعالى "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا"<sup>2</sup>، و هي من المواضع التي يكثر فيها الأخذ و الرد فقد أفردا مكّي ابن أبي طالب بكتاب لسعة الكلام فيها<sup>3</sup>.

فمن قال من المفسرين - و هو قول الجمهور - و منهم ابن جرير الطبري بأن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويل المتشابه و بأنه مما استأثر الله بعلمه، يجعل الوقف على قوله "وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ" تاما، و قوله "وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا" مستأنف بالإخبار عنهم بأنهم يقولون آمنا بالمتشابه و صدقنا أنّ علم ذلك لا يعلمه إلا الله وحده منفردا بعلمه. و يؤيد هذا القول ما جاء في قراءة أبي ابن كعب و ابن عباس أنّهما كانا يقرآن "و يقول الراسخون في العلم".

و اختار ابن جرير الطبري أن جملة "يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ" في محل رفع خبر، حيث قال: (ومن قال: إن الراسخين لا يعلمون تأويل ذلك، و إنما أخبر الله عنهم بإيمانهم و تصديقهم بأنه من عند الله، فإنه يرفع "الراسخين في العلم" على الابتداء، و يجعل خبره: "يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ".

1- القطع و الائتلاف لأبي جعفر النحاس. ص 204، 205.

2- سورة آل عمران. الآية 07.

3- مشكل إعراب القرآن. أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي. ت حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة. بيروت-لبنان. ط2.

(1405هـ/1984م). ص150.

و من فهم من الآية أنه و ما يعلم تأويله إلا الله و الراسخون في العلم، و هم مع علمهم بذلك و رسوخهم في العلم "يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا". و جعلوا التأويل بمعنى تفسير القرآن، كما أورد الطبري في تفسيره بسنده إلى ابن عباس أنه قال: (أنا ممن يعلم تأويله).<sup>1</sup>

فمن قال بهذا، فالوقف عنده لا يتم إلا عند قوله "وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ"، فعطف بـ "الراسخين" على اسم الله، فرفع "الراسخين" بالعطف عليه.<sup>2</sup> فيكون القطع على قوله "وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ" إذا جعلت "يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا" مستأنفا.

و إذا جعلت قوله "يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا" حالا من الراسخين يكون التمام عندها<sup>3</sup> اختاره أبو جعفر النحاس.

### المطلب الثاني: بلاغة الوقف من أوجه الإعجاز في القرآن الكريم

لقد تجلّى فيما سبق من أسباب الاختلاف في الوقف ارتباط علم الوقف بغيره من العلوم كالتفسير و النحو والقراءات و غيرها مما يحتاجه الناظر في هذا الفن.

غير أن هذا الارتباط بين علم الوقف و النحو بالأخص قد وَضَحَ وَضُوحًا أوليا و يزداد أكثر في الجانب التطبيقي من هذا البحث، أما ارتباطه بعلم البلاغة من علوم اللغة فلا زال مبهما غير واضح، فلا بد من مدخل إليه في هذا المطلب، فنقول؛

لعل من الأصول التي تدل على ارتباطه بعلم البلاغة ما أخرججه أحمد في مسنده عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه و سلم: ما شاء الله و شئت، فقال: أجمعنتي لله عِدَلًا؟ بل ما شاء الله وحده.<sup>4</sup> و روى أبو داود عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: " لا تقولوا ما شاء الله و شاء فلان و لكن قولوا ما شاء الله ثم شاء فلان"<sup>5</sup>، و إنما كره النبي صلى الله عليه و سلم ذلك لأنه يجوز العطف في

1- تفسير الطبري. ت محمود شاكر. (201/06-204).

2- المصدر السابق. (204/06).

3- القطع و الائتناف لأبي جعفر النحاس. ص 126.

4- مسند الإمام أحمد. مسند عبادة ابن عباس.. حديث 2603. برنامج موسوعة الحديث الشريف(2.0.3). جمعية المكنز الإسلامي. 2010

5- سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب لا يقال خبث نفسي. رقم: 4982. و هو في الصحيحة للألباني.

الوصل مع التراخي ما لا يجوز في حال التشريك و الجمع، لذلك حَصُّوا باب الفصل و الوصل بالعطف بالواو لا غيرها. وكذلك فالواو حرف الجمع و التشريك، جعلت المخلوق يشارك الخالق في المشيئة، و "ثم" حرف النسق بشرط التراخي،<sup>1</sup> حيث جعلت مشيئة المخلوق بعد مشيئة الخالق، لأن المخلوق لا يشاء إلا إذا شاء الله سبحانه و تعالى، فمشيئته تابعة لمشيئة الله و ليست مستقلة<sup>2</sup>. لذلك فإن الرجل قد عبر عن أصل المعنى و هو إثبات المشيئة لله و إثباتها كذلك للمخلوق و هو النبي صلى الله عليه و سلم، و إنما أخطأ من جهة أنه لم يُفصح عن تمام المراد و هو أن مشيئة المخلوق تابعة لمشيئة الله، قال الله تعالى: "وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ"<sup>3</sup>.

و يستأنس له بما نُقِلَ عن إبراهيم النخعي أنه كره أن يقال: "لا و الحمد لله" و لم يكره أن يقال: "نعم و الحمد لله"، و وجه كراهة الجمع بين النفي و الحمد ما في وصل النفي بالحمد من احتمال نفي الحمد و هو مستقر ثابت. و بما نُقِلَ عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - أنه قال لرجل معه ناقته أتبعها بكذا؟ فقال: لا عافاك الله، فقال: لا تقل هكذا و لكن قل: لا و عافاك الله<sup>4</sup>. فلو قطع هذا الرجل الأخير كلمة "لا" عما بعدها بزمن يسير لزال الإشكال و فُهِمَ المَقَالُ؛ فتبين وجه ارتباط الوقف ببلاغ المعنى و حسن أداء المقصود من حيث الفصل بين الكلام الأول و الذي بعده بترك حرف العطف "الواو" مع الوقف عليه، فإن الوقف قد يعمل في الكلام ما لا تعمله الجمل الطوال. و يمكن الوصل بـ"الواو" مع عدم الوقف، و هذا ما يسمى بالفصل و الوصل من علم البلاغة؛

و ذلك أن تمييز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل كنعو أن تُدَكَّرَ معطوفاً بعضُها على بعض تارة، و متروكاً العطفُ بينها تارة أخرى، هو الأصل في هذا الفن، و هو نوعان؛ نوع يقرب تعاطيه، و نوع يبعد ذلك فيه:

1- عون المعبود شرح سنن أبي داود. أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. ت مشهور بن حسن آل سلمان. مكتبة المعارف. الرياض- المملكة العربية السعودية. ط1. (1430هـ/2009م). (223/07).

2- إغاثة المستفيد بشرح كتاب التوحيد. صالح بن فوزان الفوزان. دار العاصمة. الرياض- المملكة العربية السعودية. ط1. (1429هـ/2008م). (227/02).

3- سورة التكويد. الآية 29

4- القطع و الائتلاف لأبي جعفر النحاس. ص16-17.

فالقريب: هو أن تقصد العطف بينها بغير الواو أو بالواو بينها لكن بشرط أن يكون للمعطوف عليها محل من الإعراب، فهذا بابه علم النحو.

و البعيد: هو أن تقصد العطف بينها بالواو، و ليس للمعطوف عليها محل إعرابي<sup>1</sup>، و المعوّل في ذلك على الجهة الجامعة<sup>2</sup>، وهي دقيقة المسلك لطيفة المأخذ، و دقة الفصل و الوصل إنما تظهر في ذلك، أما عطف المفرد على المفرد فإنه يأتي للتشريك في الحكم، فأمره سهل، و كذلك الجمل التي لها محل من الإعراب لوقوعها موقع المفرد، و مثلها العطف بغير الواو لأنه يأتي لمعانيه النحوية المعروفة و ليس ذلك في العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها من الإعراب<sup>3</sup>.

أما من جهة الفصاحة و الإعجاز التي وُصِفَ بها كلام الله. قال السكاكي: " و اعلم أن الإعجاز عجيب يدرك و لا يمكن وصفه؛ كاستقامة الوزن تُدرِكُ و لا يمكن وصفها، و لا طريق إلى تحصيله لذوي الفطر السليمة إلا إتقان علمي المعاني و البيان و التمرن فيهما"<sup>4</sup>. و تفصيل ذلك أن؛

ارتباطُ الفصاحة بالوقف من جهة المقاطع، لأن العمل إنما هو على المقطع لا على المبدأ و لا على المحشَى، ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوايى لأنها المقاطع، و في النثر على السجع كمثل ذلك، و آخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها، و العناية بها أمس<sup>5</sup>.

قال شبيب بن شيبة: (الناس موكلون بتفضيل جودة الابتداء و بمدح صاحبه، و أنا موكل بتفضيل جودة القطع و بمدح صاحبه، و ذلك لأن حظ جودة القافية و إن كانت كلمة واحدة أرفع من حظ سائر البيت)<sup>6</sup>.

1- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي. ت نعيم زرزور. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان. ط2. (1407هـ/1987م). ص 249.

2- الجهة الجامعة: هي ما يجمع بين الجمل عند إعمال الفكر من جهة العقل أو الوهم أو الخيال، و سيأتي تفصيل ذلك في الفصل التطبيقي. بنظر مفتاح العلوم للسكاكي ص253.

3- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة. عبد المتعال الصعيدي. مكتبة الآداب. القاهرة-مصر. (1420هـ/1999م). (55/02).

4- البرهان في علوم القرآن. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. ت محمد أبو الفضل إبراهيم. دار التراث. القاهرة-مصر. (311/01).

5- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. ت محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. مصر. (83-84).

6- البيان و التبيين. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. ت عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة-مصر. ط7. (1418هـ/1998م). (112 /01).

هذا ما يخص كلام الناس؛ ففي النثر تُذكرُ قرينةُ السَّجع، و في الشعر قافيته، أمَّا كلام الله فقد حُصَّ بالفاصلة فسَمَّوا كلَّ ما في القرآن فواصلَ لأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث في اسمِ السَّجعِ الواقعِ في كلامِ آحادِ الناسِ بَلَّةَ الكَهَنَةِ منهم، و ما هو بقول كاهن بل هو من صفات الله عز و جل فلا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذنُّ بها و إنَّ صَحَّ المعنى<sup>1</sup>.

كما خصت فواصلُ الشَّعرِ باسم القوافي لأن الشاعر يَقْفُوها أي يَتَّبَعُها في شعره، لا يخرج عنها، و هي في الحقيقة فاصلة، لأنها تَفْصِلُ آخرَ الكلام، فالقافية أخصُّ في الاصطلاح، إذ كلُّ قافيةٍ فاصلةٌ، و لا عكس. إلا أنه يمتنع استعمال القافية في كلام الله، قال الله تعالى "وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ"<sup>2</sup>، فلما سلب الشرعُ عنه اسمَ الشعرِ وجب سلب القافية أيضاً عنه لأنها منه، و خاصةً به في الاصطلاح. و كما يمتنع استعمال القافية في القرآن، لا تطلق الفاصلة في الشعر، لأنه صفة لكتاب الله، فلا تتعداه<sup>3</sup>.

و حُدَّ الفاصلة كما قال أبو عمرو الداني: كلمة آخر الجملة. و قال القاضي أبو بكر الباقلاني: (الفواصل حروف متشكلة في المقاطع، يقع به إفهام المعاني). و تقع الفاصلة عند الاستراحة في الخطاب لتحسين الكلام بها، و هي الطريقة التي يُبَيِّنُ القرآنُ بها سائرَ الكلام. و تُسَمَّى فواصل؛ لأنه ينفصل عندها الكلامان؛ و ذلك أن آخر الآية فصل بينها و بين ما بعدها، و لم يُسَمَّوها أسجاعاً. ثم فرقوا بينهما فقالوا: السجع هو الذي يُقْصَدُ في نفسه ثم يُحِيلُ المعنى عليه، و الفواصل هي التي تَتَّبِعُ المعاني، و لا تكون مقصودةً في نفسها<sup>4</sup>.

و هذه الفواصل إنما أُنزِلَ القرآنُ بها لِيُوقَفَ عليها و تقابلَ أختها، وإلا فما المراد بها؟! ألا ترى أن "لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ"<sup>5</sup> تُقابلُ "إِنَّمَا أَنْتَ مُدَكِّرٌ"<sup>6</sup>، و كذلك "أَلْعَدَابُ أَلْأَكْبَرُ"<sup>7</sup> تماثلُ "تَوَلَّيْ

1- البرهان في علوم القرآن للزركشي. (54/01).

2- سورة الحاقة. الآية 41.

3- البرهان في علوم القرآن للزركشي. (59-58/01).

4- المصدر السابق. (54-53/01).

5- سورة الغاشية. الآية 22.

6- سورة الغاشية. الآية 21.

7- سورة الغاشية الآية 24.

وَكَفَّرَ<sup>1</sup> ".<sup>2</sup> إلا أنه قد فرق الداني بين الفواصل و رؤوس الآي، قال: أما الفاصلة فهي الكلام المنفصل مما بعده. و الكلام المنفصل قد يكون رأس آية و غير رأس آية، و كذلك الفواصل يكن رؤوس آي و غيرها، و كل رأس آية فاصلة، و ليس كل فاصلة رأس آية؛ فالفاصلة تعم النوعين، و تجمع الضريين؛ و لأجل كون معنى الفاصلة هذا ذكر سيبويه في تمثيل القوافي " يَوْمَ يَأْتِ"<sup>3</sup> و " مَا كُنَّا نَبْعُ"<sup>4</sup> - و هما غير رأس آيتين إجماعا - مع " إِذَا يَسْرِي"<sup>5</sup> ؛ و هو رأس آية باتفاق.<sup>6</sup>

و إذ قد تبين حدُّ الفاصلة و وجهُ مُبَايَنَتِهَا للسَّجْع و القافية، فإنَّ مبنى الفواصل على الوقف، إذ لا شك أن كلمة الفاصلة موضوعة على أن تكون ساكنة الأعجاز، لأن الغرض المجانسة بين القرائن و الموازنة و لا يتم ذلك إلا بالوقف - مع بقاء المعاني على سدادها - و لا يشترط في ذلك موافقة السابق للأحق في الإعراب، لأنك لو وَصَلْتَ لم يكن بُدُّ من إجراء كل القرائن على ما يقتضيه حكم الإعراب. بدليل أن العرب تخرج الكَلِمَ عن أوضاعها لغرض الازدواج؛ فيقولون: (آتيك بالغدايا و العشايا)، مع أن فيه ارتكابا لما يخالف اللغة لأن الغداة إنما تجمع جمع تكسير "الغدى" أو جمع مؤنث سالم "الغدوات" و لا تجمع على "الغدايا" و لكنهم كسروه على ذلك ليطابقوا بين لفظه و لفظ "العشايا"، فإذا أفردوه لم يكسروه.<sup>7</sup> و كذلك الفواصل الواردة في سورة الفجر و هي قوله تعالى: "وَالْبَجْرِ ۝ وَ لَيَالٍ عَشْرٍ ۝ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِي ۝ هَلْ فِي ذَلِكَ فَسَمٌ لِّذِي حِجْرِ ۝"<sup>8</sup> حُذِفَت الياء من قوله "يَسْرِي" فلا تثبت وفقا طلبا للموافقة في الفواصل التي مبناها على الوقف<sup>9</sup>، مع ثبوت هذه الياء وصلا.

1- سورة الغاشية. الآية 23.

2- جمال القراء و كمال الإقراء للسخاوي. ص553.

3- سورة هود. الآية 105.

4- سورة الكهف. الآية 64.

5- سورة الفجر. الآية 04.

6- البرهان في علوم القرآن للزركشي. (54-53/01).

7- المصدر السابق. (71/01).

8- سورة الفجر. الآيات (5-1).

9- البرهان في علوم القرآن للزركشي. (73/01).

و من أمثلة الفواصل الواردة في القرآن قوله تعالى: "فَلَا اِفْسِمُ بِالْخُنَّسِ ﴿١٥﴾ اَلْجَوَارِ الْكُنَّسِ ﴿١٦﴾ وَاللَّيْلِ اِذَا عَسَعَسَ ﴿١٧﴾ وَالصُّبْحِ اِذَا تَنَبَّسَ" <sup>1</sup>، فحين الوقف على رؤوس الآي - و هو السنة - تتجلى فائدة الفواصل و ما تُحدِثُهُ من التَّحْبِيرِ، بِمَقَاتِعِ مَتَالِيَةٍ مُتَتَابِعَةٍ عَلَى وَزْنٍ وَاحِدٍ "خُنَّسٌ"، "كُنَّسٌ"، "عَسَعَسٌ" "تَنَفَّسٌ". أما في حال الوصل و إن كان جائزا فإنه لا تظهر فيه الفواصل و أوزانها ظهورا جليًّا، لأنك إذا وصلت "اَلْجَوَارِ الْكُنَّسِ . وَاللَّيْلِ اِذَا عَسَعَسَ" تَبَدَّى صَفِيرُ السَّيْنِ السَّاكِنَةِ بِظُهُورِ الْحَرَكَاتِ، و ربما اختل المعنى بوصل الجوارِ الكُنَّسِ - مع ما فيها من التبعية لما قبلها - بِالْقَسَمِ.

فتبين بهذا وجه كون معرفة الوقوف شرطَ التجويد إن لم يكن هو التجويد لتعلقه بالمعاني و ما أدراك ما المعاني لذلك اشترطوا في المحافظة على الفواصل مراعاةً المعنى إذ لا يَحْسُنُ المحافظة على الفواصل مجردا إلا مع بقاء المعاني على النهج الذي يقتضيه حُسْنُ النظم و التئامُهُ. كما لا يحسن تَخْيِيرُ الألفاظ المَرَوَّنَةِ في السمع، السَّلِسَةَ على اللِّسَانِ؛ إلا مع مجيئها منقاداً للمعاني الصحيحة المنتظمة؛ فأما أن تُهْمَلَ المعاني، و يُهْتَمَّ بتحسين اللفظ وحده، غيرَ منظورٍ فيه إلى مُؤَدَّاهُ على بال، فليس من البلاغة في شيء <sup>2</sup>.

1- سورة التكوير. الآيات (15-18).

2- البرهان في علوم القرآن. (72,69/01). بتصرف

خلاصة الفصل:

إذن فهذه هي خلاصة الكلام في تعلق الوقف بوجه من وجوه إعجاز كلام الله من علم البلاغة إذا تقرر أن الكلام على الفواصل ووجه مُبَايَنَتِهَا للسجع و القافية هو من علوم البلاغة، إلا أن استيفاء أوجه الإعجاز لهذا الكتاب المبارك لا يحيط به المتكلمون. و للكلام بقية في الفصل التطبيقي إن شاء الله.

# الفصل الثاني

تطبيقات نحوية و بلاغية على نماذج من القرآن الكريم

## المبحث الأول: التطبيقات البلاغية

## - تعاقب الوقف مع الفصل و الوصل مع نماذج تطبيقية:

إن المتتبع لكلام علماء البلاغة في تقرير آهم التي ذكروها في باب الفصل و الوصل من علم المعاني يجد إيماءً إلى ما أسميناه سابقاً "القطع" و "الاستئناف". كما أنه يجد إيماءً إلى ما يسمى بالفصل أو الوصل في مقابلها في كتب الوقف؛ فمن أمثلة القطع الذي يوجهه مراعاة الفاصلة قوله تعالى "وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ"<sup>1</sup> مع ما بعدها "وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُؤْفِنُونَ" فإن تقدير النظم (يوقنون بالآخرة) و إنما قُدِّمَ المعمول على العامل مراعاةً للفاصلة قبلها "وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ" <sup>2</sup> ففُطِعَ النظم بذلك، مع أن الواو تقتضي الوصل و عدم القطع. فلذلك جعل السجاوندي هذا الموضوع من مواضع الوقف الجائز: أي يجوز فيه الوصل و الفصل لتجاذب الموجبين من الطرفين<sup>3</sup>؛ فالواو توجب الوصل، و تقديم المعمول على العامل يوجب والقطع.

ومن أمثلة الأول ما ذكره السكاكي (626هـ) في مفتاحه و قبله الجرجاني (471هـ) في دلائل الإعجاز من الحالات التي تقتضي الفصل في باب الفصل و الوصل؛ قال السكاكي: أما الحالة المقتضية للقطع فهي نوعان:

1. أن يكون للكلام السابق حكم و أنت لا تريد أن تشرك الثاني في ذلك الحكم فيقطع، لأن العطف يقتضي التشريك في حكم الإعراب لا في القيود<sup>4</sup>. و يكون:

- على وجه الاحتياط: إذا كان يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل على مانع من العطف عليه. لكن المقام مقام احتياط، فيقطع لذلك، فيجب بها ترك العطف بلاغاً لا نحواً؛ لأنه لا مانع من العطف من جهة النحو. و مثال ذلك ما قاله مساور بن هند في هجاء بني أسد:

زعمتم أن إخوتكم قريش لهم إلف و ليس لكم إلف

لم يعطف "لهم إلف" خيفة أن يظن العطف على "أن إخوتكم قريش"، فيفسد معنى البيت<sup>5</sup>.

1- سورة البقرة. الآية 04.

2- سورة البقرة. الآية 03.

3- علل الوقوف للسجاوندي. ص 128.

4- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح. عبد المتعال الصعيدي. مكتبة الآداب. القاهرة-مصر. (1420هـ/1999م). (58/02).

5- مفتاح العلوم للسكاكي. ص 261/262.

- على وجه الوجوب: إذا انتفى وجود جامع خاص من جهة العقل أو الوهم أو الخيال، و هو ما يسمى بكمال الانقطاع، فلا يريدون به إلا انتفاء الجامع الخاص، و لا يعنون به أن ينفك الكلام بحيث لا يكون فيه ارتباطاً ما يجمع بين أجزائه<sup>1</sup>. و حملوه على الوجوب و الله أعلم لأنهم مثلوا له بكلام الله و إلا فإنه كالذي قبله من جهة تعين القطع بلاغةً لا نحوًا. و الله أعلم.

ومثلوا لذلك بقوله تعالى في سورة البقرة: "وَإِذَا فِئَلٌ لَهُمْ لَآ تَبْسُدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١٠٦﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٠٧﴾" <sup>2</sup> إنما جاء قوله "إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ" مُسْتَأْنَفًا مُفْتَتِحًا بـ"ألا"، فلا يعطف لأنه خبر من الله تعالى بأنهم كذلك، و الذي قبله من قوله "إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ" هو حكاية عنهم و ليس بخبر.

و لما كان كذلك، كان العطف ممتنعاً، لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفاً على ما هو حكاية عنهم. فلو عُطِفَ لصار خبراً من اليهود و وصفاً منهم لأنفسهم بأنهم مفسدون، و لصار كأنهم قالوا: (إنما نحن مصلحون، و قالوا إنهم هم المفسدون)، و هذا ما لا يُشْكُ في فساده. فترك العطف لأن القائل ليس واحداً، و لو عطفنا لأوهم أن القائل واحدٌ و لفسد المعنى<sup>3</sup>.

و بناءً على هذا حسن ابن الأنباري (338هـ) الوقف على قوله "مصلحون"<sup>4</sup>، أما الجمهور فنصوا على أنه كاف<sup>5</sup>، و هو رأس آية كما لا يخفى، فالوقف عليها أحسن باعتبارها فاصلة إلا أنهم عبروا بالكافي من باب الاصطلاح فقط. فتبين وجه تداخل الوقف مع حالات الفصل من علم البلاغة التي نحن بصدد الكلام فيها.

و كذلك قوله تعالى: "وَإِذَا فِئَلٌ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّبُهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّبُهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿١٠٦﴾" <sup>6</sup>، فلو عطف "إِنَّهُمْ هُمُ السُّبُهَاءُ" على ما قبله، لكان يكون قد أُدْخِلَ في الحكاية، و لصار حديثاً منهم عن أنفسهم بأنهم هم السفهاء، من بعد أن زعموا أنهم إنما تركوا أن يؤمنوا لئلا يكونوا من السفهاء.

و علة أخرى توجب الفصل، و هي أن قوله (أنؤمن؟) استفهام، و لا يعطف الخبر على الاستفهام<sup>7</sup>. فحمل الجمهور الوقف على "السفهاء" على الكفاية<sup>1</sup>، للابتداء بحرف التنبيه "ألا" و إن كان وسط آية لما ذكرناه كذلك

1- بغية الإيضاح للإيضاح للمفتاح. عبد المتعال الصعيدي. مكتبة الآداب. القاهرة-مصر. (1420هـ/1999م). (61/02).

2 سورة البقرة. الآيتين 10-11.

3- شرح دلائل الإعجاز للجرجاني. محمد إبراهيم شادي. داراليقين. المنصورة-مصر. ط2. (1434هـ/2013م). ص320.

4- إيضاح الوقف و الابتداء لان الأنباري ص497.

5- القطع و الانتناف للنحاس ص38. المكتفي في الوقف و الابتداء للداني ص160.

6- سورة البقرة. الآية 17.

7- دلائل الإعجاز للجرجاني. ص233.

كذلك من تعليل لترك العطف فإذا تُرِكَ العطفُ كان للوقف وجهٌ معتبرٌ، فلذلك عبّر عنه السجاوندي بالوقف المطلق.

و هذا كذلك مما يبين مدى تداخل حالات الفصل مع الوقف حتى أطلق السكاكي على هذه الحالة بشبه كمال الانقطاع و سمّوا هذه الحالات الثلاث أجمعها بحالات القطع و الاستئناف.

و كذلك قوله تعالى: "وَإِذَا لَفُؤُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٣﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٤﴾" <sup>2</sup> لم يعطف " اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ" على " قالوا" لثلا يشاركه في الاختصاص بالظرف المُقدّم و هو الشرط (و الشرط قيد في الجواب كما هو معلوم) في قوله "وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ"، فإنّ استهزاء الله بهم مُتّصلٌ لا ينقطع بكل حال، خَلَوْا إلى شياطينهم أم لم يخلوا إليهم. و لهذا رجّح ابن الأنباري و أبو عمرو الداني حسنَ الابتداء بـ"اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ" خلافا لأبي جعفر النحاس و أبي حاتم السجستاني <sup>3</sup>.

و دليل آخر يؤيد حسنَ الابتداء بقوله "اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ"، و هو أنّ الظاهر من قوله: "اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ" يقتضي أن يُعطفَ على ما قبله من قوله: "إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ" و ذلك أنه ليس بأجنبي منه، بل هو نظير ما جاء معطوفاً من قوله تعالى: "يُخَلِّدُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَلِّدُهُمْ" <sup>4</sup> و قوله: "وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ" <sup>5</sup> و ما أشبه ذلك مما يُردُّ فيه العجزُ على الصّدر، ثم إنك تجده قد جاء غير معطوف، و ذلك لأمر أوجب أن لا يُعطفَ، و هو أنّ قوله: "إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ"، حكايةٌ عنهم أنهم قالوا، و ليس بخبر من الله تعالى؛ و قوله تعالى: اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ" خبرٌ من الله تعالى أنه يجازيهم على كفرهم و استهزائهم. و إذا كان كذلك، كان العطفُ ممنوعاً و الوقفُ مشروعاً، لاستحالة أن يكون الذي هو خبر من الله تعالى معطوفاً على ما هو حكاية عنهم، و لإيجاب ذلك أن يخرج من كونه خبراً من الله تعالى، إلى كونه حكايةً عنهم، و إلى أن يكونوا قد شهدوا على أنفسهم بأنهم مؤاخذون، و أن الله تعالى معاقبهم عليه.

1- القطع و الانتناف للنحاس ص39. المكتفي في الوقف و الابتداء للداني ص160. المرشد في الوقف للعماني ص141.

2- سورة البقرة. الآيتين 13-14.

3- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري (ص498). القطع و الانتناف للنحاس ص39.

4- سورة النساء. الآية 142.

5- سورة آل عمران. الآية 54.

و ليس كذلك الحال في قوله تعالى: "يُخَلِّدِ عَوْنَ اللَّهِ وَهُوَ خَلِّدِ عُهُمَّ" و قوله: "وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ"، لأن

الأول من الكلامين فيهما كالثاني، في أنه خبر من الله تعالى و ليس بحكاية<sup>1</sup>.

فهذه هي العلة الثانية لترجيح حسن الابتداء و عدم العطف، و علةً ثالثةً نذكرها في الحالة التي تليها - إن شاء الله - ، و الله أعلم.

2. أن يكون الكلام السابق بِفَحْوَاهُ كالمؤرد للسؤال، فتنزل ذلك منزلةً الواقع، و يُطَلَّبُ بهذا الثاني وقوعه جواباً له، فيقطع عن الكلام السابق لذلك، و تنزيل السؤال بالفحوى منزلةً الواقع لا يُصَارُ إليه إلا لجهات لطيفة؛ إما لتنبية السامع على موقعه، أو لإغناؤه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا السلك. و يسمى هذا النوع الثاني استئنافاً<sup>2</sup>.

و مثلوا لذلك، بقوله تعالى: "وَإِذَا لَفُؤْا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَاَلُؤْا ءَامَنًا وَإِذَا خَلُؤْا إِلَى شَيْطَانِيهِمْ فَاَلُؤْا إِنَّا

مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٣﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٤﴾"<sup>3</sup> فإنه

يجوز فيها تنزيل السؤال بالفحوى كما يجوز حملُ الفصل فيها على ما تَعَيَّنَ وجوباً، فقد نصَّ النحاس و ابن الأنباري و أبو عمرو على أن الوقف على قوله "مُسْتَهْزِءُونَ" كاف<sup>4</sup>، فدل على وجه ارتباط الوقف بأحوال الفصل من المبحث البلاغي. إلا أن الذي أوجب الاستئناف وترك العطف على هذا الوجه هو الحكاية عنهم بأنهم قالوا و فعلوا، تُحْرِكُ السامعين لأن يعلموا مصير أمرهم و ما يُصْنَعُ بهم، و توقع في أنفسهم التمني لأن يتبين لهم ذلك، فكان قوله "اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ" في معنى ما صدر جواباً عن هذا المقدر وقوعه في أنفس السامعين. و إذا كان مصدره كذلك كان حقه أن يؤتى به مبتدأ غير معطوف، ليكون في صورته إذا قيل: ( فإن سألتهم قيل لكم: "اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ").

وإذا استقرت وجدت هذا الذي ذكرناه، من تنزيلهم الكلام إذا جاء بعقب ما يقتضي سؤالاً، منزلته إذا صرَّح بذلك السؤال كثيراً<sup>5</sup>.

1- دلائل الإعجاز للجرجاني. (231-232).

2- مفتاح العلوم للسكاكي. ص252.

3- سورة البقرة. الآيتين 13-14.

4- القطع و الانتناف للنحاس ص39. المكتفي في الوقف و الابتداء للداني ص160. إيضاح الوقف و الابتداء للأنباري ص498.

5- دلائل الإعجاز للجرجاني. ص235.

و لعل الذي جاء في القرآن من لفظ "قال" مفصلاً غير معطوف، فإنه يُقَدَّرُ بالسؤال، و الله أعلم. مثل قوله تعالى: "هَلْ آتَيْكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴿٢٥﴾ فِرَاعٌ إِلَىٰ أَهْلِهِۦۗ بَجَاءَ بِعَجَلٍ سَمِيحٍ ﴿٢٦﴾ بَقَرَبَةٍۖ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿٢٧﴾ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيبَةًۭ فَأَلُؤُا لَا تَخَفُ" <sup>1</sup> جاء على ما يقع في أنفس المخلوقين من السؤال. فلما كان في العرف و العادة فيما بين المخلوقين إذا قيل لهم: (دخل قوم على فلان فقالوا كذا)، أن يقولوا: (فما قال هو؟)، و يقول المجيب: (قال كذا)، أُخْرِجَ الكلامُ ذلكَ المخرج، لأنَّ الناسَ حُوطِبُوا بما يتعارفونه، و سُلِّكَ باللفظ معهم المسلك الذي يسلكونه.

وكذلك قوله: "قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ"، و ذلك أن قوله: "بَجَاءَ بِعَجَلٍ سَمِيحٍ ﴿٢٦﴾ بَقَرَبَةٍۖ إِلَيْهِمْ"، يقتضي أن يُتَّبَعَ هذا الفعلُ بقول، فكأنه قيل - و الله أعلم - : (فما قال حين وضع الطعام في أيديهم؟)، فأتى بقوله: "قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ" جواباً عن ذلك.

وكذا "قَالُوا لَا تَخَفُ"، لأنَّ قوله: "بَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيبَةً"، يقتضي أن يكون من الملائكة كلاماً في تَأْنِيْسِهِ بِمَا حَامَرُهُ، فكأنه قيل: (فما قالوا حين رأوه و قد تغيَّرَ و دخلته الخيفة؟) فقيل: "قَالُوا لَا تَخَفُ".

و ذلك - و الله أعلم - المعنى في جميع ما يجيء منه على كثرته، و مما هو في غاية الوضوح من ذلك قوله تعالى: "قَالَ بَمَا حَطْبُكُمْ؟ أَيْهَا الْمُرْسَلُونَ ﴿٢٧﴾ قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٢٨﴾" <sup>2</sup> و ذلك أنه لا يخفى على عاقل أنه جاء على معنى الجواب، و على أن تُزَلَّ السامعون كأنهم قالوا: (فما قال الملائكة؟)، فقيل: "قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ" <sup>3</sup>.

1- سورة الذاريات. الآيات (24-28).

2- سورة الحجر. الآيتين. 57-58.

3- دلائل الإعجاز للجرجاني. (240-241).

## المبحث الثاني: تطبيقات نحوية

## - دراسة نحوية لنماذج من الوقوف القبيحة

لقد اختار العلماء و أئمة القراء تبيين معاني كلام الله عز و جل و تكميل معانيه، فجعلوا الوقف منها على المعنى، و مُفَصَّلاً بعضه عن بعض، و المعنى مُجِيراً على الإعراب لأن الإعراب تحت المعنى؛ فلذلك كانت ثلاثية الوقف و المعنى و الإعراب من الأهمية بمكان، و لا يتم بيان ذلك إلا بسلوك بعض أبواب النحو التي نبهوا عليها في كلامهم على الوقوف، مشيرين بذلك إلى معاني الإعراب من الفاعلية و المفعولية و الابتداء و الاستثناء و الصلة و الاستفهام و غيرها من المعاني النحوية و جعلوها دليلاً على حسن الوقف من قبحة أو مرجحاً لاختياره من تركه.

إلا أنه هناك تبيينها على حكم الوقف فيما يتعلق بما بعده إعراباً فيما يكون في رؤوس الآي فقد قال علي القاري في المنح الفكرية: "...فإن الوقف عليها ( أي رؤوس الآي) ليس بقبيح إجماعاً"<sup>1</sup>. و إنما يكون قبيحاً إذا كان وسط آية. و نحن ذاكرون من ذلك ما كان وسط آية، و أما ما كان رأس آية فأعرضنا عنه و إن ذكره، بناء على ما ذكره علي القاري و ما حررنا القول فيه في مطلب ضابط الوقف من الفصل الأول، و قد قسمنا هذه المواضع إلى قسمين؛ قسم للوقوف غير التامة و آخر للوقوف القبيحة التي تحيل المعنى إلى معاني قبيحة فضلاً عن أن تكون غير تامة، فهي أقبح من الأولى فنبداً بها ثم نُثَبِّئُ بالأخرى. و هي مواضع ذكرها المؤلفون في الوقوف كأبي جعفر النحاس و أبي عمرو الداني و السخاوي (643هـ) و السجاوندي و غيرهم.

فمن جملة المواضع التي لا يتم فيها المعنى و ربما دلت على معاني قبيحة فلا يجوز تعمد الوقف عليها ما ذكره ابن الأنباري فقال: (اعلم أنه لا يتم الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، و لا على المنعوت دون النعت، و لا على الرفع دون المرفوع، و لا على المرفوع دون الرفع، و لا على الناصب دون المنصوب و لا على المنصوب دون الناصب، و لا على المؤكد دون التوكيد، و لا على المنسوق دون ما نسقته عليه، و لا على إنَّ و أخواتها دون اسمها، و لا على اسمها دون خبرها، و لا على (كان و ليس و أصبح و لم يزل) و أخواتهن دون اسمها و لا على اسمها دون خبرها، و لا على ظننت و أخواتها دون الاسم و لا على الاسم دون الخبر، و لا على المقطوع منع دون القطع (الحال)، و لا على المستثنى منه دون الاستثناء، و لا على المفسر عنه دون التفسير، و لا على المترجم عنه دون المترجم (البدل أو عطف البيان)، و لا على (الذي و ما و من) دون صلاتهن، و لا على صلاتهن دون

1- الحواشي المفهمة لابن الناظم. ص265.

معربهن، و لا على الفعل دون مصدره، و لا على المصدر دون آتته، و لا على حروف الاستفهام دون ما استفهم بها عنه، و لا على حروف الجزاء دون الفعل الذي يليها، و لا على الفعل الذي يليها دون جواب الجزاء، فإن كان جواب الجزاء مقدا لم يتم الوقف عليه دون الجزاء و لا على الأمر دون جوابه.

و الفاء التي تنصب في جواب ستة أشياء، في جواب الأمر و النهي و الاستفهام و الجحود و التمني و الشكوك لا يتم الوقف على هذه الستة دون الفاء.

و لا يتم الوقف على الأيمان دون جوابها، و لا على "حيث" دون ما بعدها و لا على بعض أسماء الإشارة دون بعض.

و لا يتم الوقف على الجحد دون المجحود، و لا على "لا" في النهي دون المجزوم، و لا على "لا" إذا كانت بمعنى "غير" دون الذي بعدها، و لا على "لا" إذا كانت تبرئة دون الذي بعدها، و لا على "لا" إذا كانت توكيدا للكلام غير جحد، و لا على "أن" إذا كان الذي قبلها عاملا في الذي بعدها، فإن كان غير عامل صلح للمضطر أن يقف عليه.

و لا يتم الكلام على الحكاية دون المحكي، و لا على ( قد و سوف و لما و إلا و ثم ) لأنهن حروف معان تقع الفائدة فيما بعدهن.

و لا يتم الوقف على (أو و لا و بل و لكن) لأنهن حروف نسق يعطفن ما بعدهن على ما قبلهن)<sup>1</sup>.

فمن أمثلة الوقوف القبيحة و هو من الوقف على الناصب دون المنصوب قوله تعالى "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي" أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا بَوِّفَهَا"<sup>2</sup>، فلو وقف القارئ على قوله "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي"!! فقد فصل الناصب و هو الفعل "يستحيي" عن المنصوب و هو المفعول به (المصدر المؤول من "أن" و ما بعدها) فلذلك حملة ابن الأنباري على عدم التمام لتعلق ما بعده به<sup>3</sup>. و جعله الداني قبيحا من جهة المعنى ففيه نفي صفة الحياء عن الله سبحانه و تعالى، فقد ثبت في السنة وصف النبي صلى الله عليه و سلم لربه بالحياء فقال: "إن الله حيي ستير"<sup>4</sup>.

1- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري،(116-119).

2- سورة البقرة. الآية 26.

3- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص 506.

4- مسند الإمام أحمد. مسند الشاميين. حديث يعلى بن أمية رضي الله عنه. حديث 18253. موسوعة الحديث الشريف.

قال الداني: "فمن انقطع نفسه على ذلك وجب عليه أن يرجع إلى ما قبله و يصل الكلام بعضه ببعض فإن لم يفعل أثم و كان ذلك من الخطأ العظيم الذي لو تعمدته مُتَعَمِّدٌ لخرج بذلك من دين الإسلام لِكُونِ ذلك افتراءً على الله عز و جل و جهلاً به"<sup>1</sup>.

و من الوقف القبيح كذلك في قوله تعالى "قَالُوا لَسْ نُؤْمِنُ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ"<sup>2</sup>، الوقف على كلمة "رسل" و الابتداء بما بعده من الآية من نفس الآية "اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ" لأنه عبث من القول ينزه عنه كلام البشر فما ظنكم بكلام رب العالمين. والجلَّة من القراء و أهل الأداء ينهون عن الوقف على هذا الضرب و ينكرونه و يستحبون لمن قطع نفسه عليه أن يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده، و يقولون: لا يحسن الوقف على مضاف<sup>3</sup>. و منهم من يجعله من الوقف اللازم.

و من الوقف القبيح في باب الوقف على الرفع دون المرفوع قوله تعالى "وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا"<sup>4</sup> فالوقف على قوله "وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ" و الابتداء بما بعده فتقول "اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا" تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فإنه يحيل المعنى بل يجعل معنى كلام الله كفراً و العياذ بالله. لذلك جعل الداني و الأشموني الوقف تاماً بالوقف على آخر هذه الآية<sup>5</sup> بشرط ابتدائها من أولها فلا يصح الوقف على "الناس" لافتقار الكلام إلى فاعل ولا على "يؤمنوا" كذلك، و لا على "جاءهم" كذلك، و لا على "الهدى" كذلك، و لا على "إلا" لأنه لا يوقف على المستثنى منه دون المستثنى، و لا على "قال" لافتقاره إلى مقوله، و لا على "أبعث" كما أسلفنا، و لا على "الله" لافتقار الكلام إلى المفعول، فهو من الوقوف على الناصب دون المنصوب، كما لا يجوز الوقوف على الرفع دون المرفوع.

1- المكتفي في الوقف و الابتداء للداني. ص150.

2- سورة الأنعام.. الآية 124.

3- المكتفي في الوقف و الابتداء للداني. (148-149).

4- سورة الإسراء. الآية 94.

5- الوقف و الابتداء. علي بن أحمد بن محمد بن العزّال. ت الطاهر محمد الهمس. كلية الآداب. جامعة دمشق. سوريا. (1420هـ-1421هـ)

(473/01).

و من الوقف القبيح و هو من باب الوقف على المبتدأ دون خبره قوله تعالى "قَبَّهْتَ أَلذِمَ كَقَبْرَ وَاللَّهِ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ"<sup>1</sup> فلو وقف على قوله "قَبَّهْتَ أَلذِمَ كَقَبْرَ وَاللَّهِ"<sup>2</sup> فقد فصل المبتدأ "الله" عن خبره و هو الجملة الفعلية بعده "لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ" فيصبح مُخْلًا في ذلك بمعنى التركيب الإسنادي الذي لأجله أسند الخبر إلى المبتدأ إذا تقرر أن الخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة، و يختل المعنى بزوال الإسناد بينهما.

و الأقبُح فيه وصل كلمة "الله" بما قبلها مع هذا القطع عما بعدها يصير الواو عاطفة تفيد التشريك بين "الله" و أهل الكفر في نسبة معنى الإبهات إليه سبحانه، بعد أن كانت واو استئنافية تفيد معنىً مستقلاً ينفي الظلم عن الباري سبحانه، و لا يخفى ما قرناه سابقاً من نفي التشريك عن الله حتى في الألفاظ التي تثبت استقلالاً لله و لا ثمائل صفات المخلوقين، فكيف إذا كانت صفةً نقصاً في حق المخلوقين.

و من الوقف القبيح كذلك الوقف على المبدل منه دون البدل و القبح فيه آكد من الوقف على المنسوق دون النسق و إن كان كل منهما تابعا و مقصودا بالحكم إلا أن البدل لا واسطة (أعني لفظية) له تُقَوِّيه فين فصل عن المبدل منه، أما النسق فله واسطة (حرف عطف) قد يقوى على الابتداء بها و ينفصل عما تُسَقِّعُ عليه،<sup>3</sup> و لكن ربما قَبَّحَ فصله عما قبله لِقُبْحِ الابتداء به مُسْتَقْلًا كما في قوله تعالى: "قَالِيَوْمَ نَسْبِيهِمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ"<sup>4</sup> فالوقف على قوله "قَالِيَوْمَ نَسْبِيهِمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا" ثم الابتداء بقوله "وَمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ" يُوهِمُ خلاف المعنى الذي جاءت من أجله واو العطف؛ و هو إشراك الجملة المعطوفة في التشبيه بالكاف، و حمل أبو حيان الكاف في قوله "كما" على التعليل، و على كلِّ فإِنَّ "ما" هنا مصدرية في الجملة الأولى و الثانية؛ والمعنى: (نساهم كمنسائهم و جحودهم) أو (نساهم كما نسوا لقاء يومهم هذا و كما يجحدون بآياتنا)<sup>5</sup> إلا أن الابتداء بالجملة الثانية مفصولة عما قبلها يوهم بأن "ما" نافية بمعنى "لم" فيستحيل المعنى ( و لم يكونوا بآياتنا يجحدون) و هو خلاف المقصود من الآية.

1- سورة البقرة. الآية 258.

2- المكتفى في الوقف و الابتداء للداني. ص150.

3- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لابن هشام. ت محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع. القاهرة-مصر. 2009م. ص305-بتصرف.

4- سورة الأعراف. الآية 51.

5- علل الوقوف للسجاوندي. ص503.

و من الوقف القبيح في باب الوقف على "ظن" دون اسمها و خبرها فقوله تعالى "إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَيِّ حِسَابِيَّةٌ"<sup>1</sup> فلو قطع قوله "إِنِّي ظَنَنْتُ" لَفَصَلَ "ظَنَّ" عن اسمها و خبرها لأن جملة "أَنِّي مُلَيِّ حِسَابِيَّةٌ" سَدَّتْ مَسَدًّ مَفْعُولِيّ ظَنَنْتُ. و "ظَنَّ" هنا تدل على معنى اليقين دون الوقف أي إني أيقنت بأني أحاسب و أبعث كذا قال الزجاج.<sup>2</sup> و لكن حين الوقف عليها لا يتم معناها لأنها مُتَقَرِّرة إلى مفعوليّهَا لِكَيْ يَتِمَّ معنى الظن فيها والذي هو بمعنى اليقين، و ربّما استحال المعنى من اليقين إلى الشك و الاتهام و هو خلاف معنى الآية، فإن من أوتي كتابه بيمينه لا يكون شاكاً في البعث و الحساب بل مُوقِنًا به. و يمكن إدراج هذا المثال كذلك في حالة الوقف على الناصب دون المنصوب، لأن "ظَنَّ" هي التي تعمل النصب في مفعوليّهَا، و الله أعلم.

و من الوقف القبيح في باب الوقف على المقطوع منه دون القطع (الحال) فقوله تعالى: "وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا"<sup>3</sup>؛ على قراءة كسر الراء فتكون كلمة "مرحاً" نصبها على الحال، أو على قراءة فتح الراء كذلك فتعرب حالاً على تقدير مضاف أي: ذا مرح، أي: و لا تمش على الأرض حال كونك ذا مرح<sup>4</sup>، لأن "مرحاً" أجود من "مرحاً" كما قال الأخفش لأن المصدر أَوْكُدُ في الاستعمال و يدل على توكيد الفعل فهي حال مُؤكَّدة و ليست حالاً مُبَيَّنَّة و لأن قراءة الجمهور بفتح الراء<sup>5</sup>. فلو وقف القارئ على قوله "وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ" لَفَسَدَ المعنى فكيف يُنْهَى عن المشي في الأرض و هو القائل سبحانه "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا"<sup>6</sup>. إذا فلا بد من وصل الكلام حتى يتم المعنى. و بهذا المثال يزول الإشكال الوارد في تعريف الحال من كونها فضلة في الكلام و ليست عمدة، و جوابه أن المراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة، لا ما يصح الاستغناء عنه<sup>7</sup>.

1- سورة الحاقة. الآية 20.

2-- معاني القرآن و إعرابه. أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج. ت عبد الجليل عبده شليبي. دار عالم الكتب. بيروت-لبنان. ط01. (1408هـ/1988م). (217/05).

3- سورة الإسراء. 37. لقمان 18.

4- إعراب القرآن و بيانه للدرويش. (357/04)

5- معاني القرآن للزجاج. (240/03).

6- سورة الملك. الآية 15.

7- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لحي الدين عبد الحميد. ص234.

و من الوقف القبيح الوقف على المُفسَّر دون التفسير فقلوه تعالى: "قَالَ إِنَّهُ، يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْفِي الْأَحْرَثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا"<sup>1</sup>. قال الفراء: لا تقفن على "ذلول" لأن المعنى (ليست بذلول فتثير الأرض) فالمثيرة هي الذلول<sup>2</sup>. و قال الزجاج: معناه ليست بذلول و لا مثيرة<sup>3</sup>. فلو وقف القارئ على "ذلول" ثم ابتداء بقوله "تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْفِي الْأَحْرَثَ" فقد فصل بين المُفسَّرِ و التفسير، لأن قوله "تُثِيرُ الْأَرْضَ" مُفسَّرٌ لمعنى الذلول، و هو داخل في معنى النفي<sup>4</sup>. فلا يوقف على قوله "لَّا ذَلُولٌ" فهو قطع غير كاف كما قال أبو جعفر النحاس<sup>5</sup>.

و من الوقف القبيح كذلك ما يكون من الوقف على الفعل أو العامل دون مصدره فقلوه تعالى: "وَكَأَنَّ اللَّهَ مُوسِئٌ تَكْلِيمًا"<sup>6</sup> فمن قرأ "وَكَأَنَّ اللَّهَ مُوسِئٌ" و وقف دون المصدر المؤكِّد "تكليماً" لعامله و هو الفعل "كَلَّمَ"، فقد أوهم معنى آخر للكلام لأن "تكليماً" مفعول مطلق لرفع احتمال المجاز، أي أنه جيء به لدفع توهّم كون الكلام غير حقيقي. قال الفراء: العرب تسمي ما وصل إلى الإنسان كلاماً بأي طريق وصل، ما لم يُؤكِّد بالمصدر، فإن أُكِّد به لم يكن إلا حقيقة<sup>7</sup>.

و منه كذلك الوقف على الحكاية دون المحكي في بعض المواضع كقلوه تعالى: "لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ بَغِيضٌ لِّلنَّبِيِّينَ وَخَنَّاسٌ أَغْنِيَاءٌ"<sup>8</sup> و "لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ"<sup>9</sup> و "لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ"<sup>10</sup> و "وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ"<sup>11</sup> و "وَقَالَتِ

1- سورة البقرة. الآية 71.

2- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص 521.

3- معاني القرآن للزجاج. (152/01).

4- المرشد في الوقوف. أبو علي محمد بن الحسن العماني. ت هند منصور العبدلي (رسالة ماجستير). المملكة العربية السعودية. جامعة أم القرى- كلية كلية الدعوة و أصول الدين. 1423هـ. (198/01).

5- القطع و الائتلاف للنحاس. (64-65).

6- سورة النساء. الآية 164.

7- إعراب القرآن و بيانه لمحي الدين الدرويش. (156/02).

8- سورة آل عمران. الآية 181.

9- سورة المائدة. الآية 17.

10- سورة المائدة. الآية 73.

11- سورة المائدة. الآية 64.

إِلَيْهِودُ عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ" و "وَقَالَتِ الْنَّصْرَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ" <sup>1</sup> و "وَقَالُوا ابْتَحَدَ الرَّحْمَنُ  
وَلَدًا" <sup>2</sup> و " وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِثْلُ دُونِهِ" <sup>3</sup> و "وَمَا لِي لَأَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي" <sup>4</sup> فلا يتم الوقف  
الوقف على القول دون مقوله في مثل هذه المواضع و شرٌّ منه و أقبح الابتداء من بداية المقول المحكي في هذه  
الآيات فتصير على الترتيب (إنَّ الله فقير و نحن أغنياء) و (إنَّ الله هو المسيح بن مريم) و (إنَّ الله ثالث ثلاثة) و  
(يد الله مغلولة) و (عزير بن الله) و (المسيح بن الله) و (اتخذ الرحمان ولدا) و (ولد الله) و (إني إله من دونه) و  
(لا أعبد الذي فطرني) تعالى الله عن هذه الأوصاف علوًّا كبيراً، لأنَّ المعنى يستحيل <sup>5</sup> بفصل هذه المقولات  
الكفرية التي حكاها الله عز و جل عن أهل الكفر مما قبلها، فقد كان حمزة و غيره يَسْتَسْمِجُونَ الوقف على  
هذا، لأنَّ القارئ يقدر على تَعَهُدِهِ. فتبين لنا بهذه الأمثلة من فصل المحكيِّ عن الحكاية وجهُ تأثير المعنى على  
الوقف أي أنَّ الوقف تابع للمعنى.

و فيما يقابله ما يكون الوصل فيه أوجب و القطع فيه لازم لقبح الوصل مثل قوله تعالى: "وَلَا يُخْزِنَكَ  
قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا" <sup>6</sup> فلو وصل القارئ بين قوله "وَلَا يُخْزِنَكَ قَوْلُهُمْ" و قوله "إِنَّ الْعِزَّةَ  
لِلَّهِ جَمِيعًا" ثم توقف فقد صيِّرَ قوله "إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا" من مَقُولِ الكافرين، لذلك حكم كثير من الأئمة  
بلزوم الوقف هنا كالسجائدي <sup>7</sup> و غيره، لاختلاف المعنيين، و هذا الموضع من بين المواضع القليلة التي ليست  
رأس آية و حكم عليها النحاس و غيره بالتمام، بدليل كسر همزة "إِنَّ" على الاستئناف <sup>8</sup>.

و مثله في لزوم الوقف قوله تعالى: "لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا" <sup>9</sup> ينبغي  
الوقف على قوله "لَعَنَهُ اللَّهُ" و فصله عن قوله "وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا" لثلاثي  
قوله "و قال لأتخذن... يعود على الله، لأن الذي قال هذا القول هو الشيطان؛ فالهاء من قوله "لعه" تعود على

1- سورة التوبة. الآية 30.

2- سورة مريم الآية 88. سورة الأنبياء الآية 26.

3- سورة الأنبياء الآية 29.

4- سورة يس. الآية 22.

5- المكتفى في الوف و الابتداء للداني. (149-150).

6- سورة يونس. الآية 65.

7- الوقف و الابتداء للسجائدي. ص 232.

8- القطع و الانتناف للنحاس. ص 306..

9- سورة النساء. الآية 118.

الشیطان، و الضمير المستتر الفاعل في قوله "لأُتخذن..." يعود على الشيطان كذلك، إلا أن الهاء في الجملة الأولى في محل نصب مفعول به، و الفاعل هو الله و الضمير المستتر في الجملة الثانية في محل رفع فاعل، فتفصل الأولى عن الثانية لثلاثا يُتَوَهَّمُ بأنَّ العامل في الجملتين هو نفسه و ليس كذلك، لذلك أعربوا الواو استئنافية أو حالية بتقدير "قد"<sup>1</sup> أي ( و قد قال لأُتخذن...)، و الله أعلم.

و من الوقف القبيح كذلك الوقف على المنفي الذي يأتي بعده حرف إيجاب<sup>2</sup> كقوله تعالى: "فَاعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"<sup>3</sup> فمن وقف على قوله "لا إله" فقد وقف على المنفي دون ما أُثْبِتَ و جاء بالنفي المطلق، و الذي الذي جاء من أجله هذا النفي هو الحصر و ليس النفي المطلق فإنَّ "لا" النافية للجنس، و هي و إن كانت نافية للجنس فإنه جيء بها لتفيد معنى التوكيد الذي تفيدته "إنَّ" و لكن بشرط أن يكون بعدها استثناء يفيد الإثبات.

و مثله كذلك قوله تعالى: "وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ"<sup>4</sup> فمن وقف على قوله "و ما من إله" فقد نفى الألوهية مطلقا سواء كانت ألوهية بحق أو بباطل، و هو خلاف المعنى الذي رُكِّبَ من أجله الكلام، لأنه لا يتم إفادة المعنى الذي جاءت من أجله "ما" النافية إلا بأن يكون بعدها استثناء متصل، لذلك فإنهم نصوا على عدم قطع المستثنى منه عن المستثنى في المتصل.

و مثله في القبح الوقف على المستثنى منه دون المستثنى إذا كان متصلا كقوله تعالى: "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا"<sup>5</sup> فمن وقف على قوله "و ما أرسلناك" فقد نفى جنس الرسالة لأن "ما" نافية، و إنما جيء بها لإفادة الحصر لا لإفادة النفي لذلك فالوقف هنا قبيح لأنه يُجِيلُ المعنى، من تقرير الرسالة و الإيمان بها إلى التكذيب بها و إنكارها فقد كذب بها الكفار و قالوا: "أَهْلَدَا أَلِدِمَ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا"<sup>6</sup>. فلا بد من النفي مع الإثبات حتى يتم المعنى الكامل و هو حصر فائدة الرسالة في البشارة و النذارة، و الله أعلم.

1- إعراب القرآن و بيانه للدرويش. (110/02).

2- المكتفى في الوقف ص152.

3- سورة محمد. الآية 19.

4- سورة آل عمران. الآية 62.

5- سورة الإسراء الآية 105. سورة الفرقان الآية 56.

6- سورة الفرقان. الآية 41.

و مثله قوله تعالى: "وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ"<sup>1</sup> فهو من الاستثناء المتصل الذي لا يوقف دونه، فلو وقف القارئ على قوله "و ما خلقت الجن و الإنس!" لصار فيه نفياً لفعل الخلق عن الله سبحانه<sup>2</sup> وهو كفرٌ بالله و العياذ بالله، و المعنى الذي جيء من أجله بالنفي هو إثبات التوحيد و هو أن الغاية من خلق الجن و الإنس محصورة في توحيد العبادة لله، و الحصرُ مُستفادٌ من النفي مع الإثبات، إذ النفي وحده هو محض تعطيل للصانع، و هو عين ما تقوله الدهرية الذين<sup>3</sup> "قَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ"<sup>3</sup>، لذلك كان هذا الوقف قبيحا مستبشعا.

### - دراسة نماذج من الوقوف غير التامة:

فمن الوقوف التي تكون غير تامة و لكنها أخف من جهة عدم تمام المعنى مقارنة مع التي قبلها:

الوقف على المضاف دون ما أضيف إليه، في قوله تعالى "وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى"<sup>4</sup> فالوقف على "كلمة" قبيح<sup>5</sup> لأن فيه نوعاً من الإبهام و عدم الإفهام يصير القول "و تمت كلمة؟! " فلا يحسن السكوت عليه لأن الإضافة نوع من التركيب بين المضاف و المضاف إليه، فهما بمنزلة الحرف الواحد فالفصل بينهما لا يبيِّن به المعنى.

ومنه ما يكون من الوقف على الرفع دون المرفوع كقوله تعالى من سورة البقرة "وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ"<sup>6</sup> فإذا وقف على قوله "جنت تجري" كان قد فصل الفعل عن فاعله و أسنده إلى غير فاعله؛ و ذلك أنَّ الذي يجري هو الأنهار و ليست الجنت، و فيه من الوهم ما لا يخفى.

1- سورة الذاريات. الآية 56.

2- المكتفى في الوقف و الابتداء للداني. ص152.

3- سورة الجاثية. الآية 24.

4- الأعراف 137.

5- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص119.

6- سورة البقرة. الآية 25.

و مثال آخر في سورة الإسراء الآية قوله تعالى "وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا"<sup>1</sup> فلو وقف على قوله "إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ"<sup>2</sup> فقد وقف على الرفع دون المرفوع و فصل الفعل عن الفاعل، و وجهه الإعرابي أَنَّ إسناده الفعل إلى الفاعل هو من باب التركيب الإسنادي في الكلام و لا يخفى اختلال شرط التركيب في الكلام إذا ذُكر الفعل دون الفاعل، و من هذا الباب عاب بعضهم من جعل من النحويين الجهل بالفاعل من أغراض حذفه و النيابة عنه، لأنه قد يُجهل الفاعل و لا يستلزم من ذلك حذفه من الكلام، بل يصحُّ لك أن تأتي به مدلولاً عليه بلفظ عام؛ كأن تسنده إلى اسم الفاعل المشتق من مصدره قال الله تعالى "سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ"<sup>3</sup>.

و مثال آخر قوله تعالى "قَالُوا لَسْ نُؤْمِنُ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ"<sup>5</sup> فلو وقف على كلمة "رسل" يصير قولهم "قَالُوا لَسْ نُؤْمِنُ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ؟!" و لم يعلم إلى أي شيء أضيفت كلمة "رسل"؛ رسل من؟، فلا يجوز في العربية الفصل بين المضاف و المضاف إليه لأنهما كالشيء الواحد و لحاجة المضاف إلى المضاف إليه و تُعرِّفه به<sup>6</sup>.

و أما غير التام بسبب الوقف على المنصوب دون الناصب فمثاله قوله تعالى "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ" فلو وقف على "إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ" فقد وقف وقفا قبيحا يفصله بين المنصوب و هو الضمير المنفصل "إِيَّاكَ" و ناصبه و هو الفعل "نستعين"<sup>7</sup>، و هو مُخِلٌّ بمعنى الاختصاص و الحصر الذي لأجله قُدِّمَ المعمول فلا يجوز الفصل بين المعمول و عامله<sup>8</sup>.

1- سورة الإسراء. الآية 94.

2- المكتفى في الوقف و الابتداء للداني. (149-150).

3- سورة المعارج. الآية 01.

4- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. ت محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع. القاهرة-مصر. 2009م. ص 189.

5- سورة الأنعام.. الآية 124.

6- المرشد في الوقوف للعماني. ص118.

7- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص124.

8- المرشد في الوقوف للعماني. ص119.

و مثال آخر قوله تعالى "قَالَ بَأْسًا فَالْحَقَّ وَالْحَقَّ أَقُولُ"<sup>1</sup> فمن وقف على قوله "قال فالحقُّ و الحقُّ!!" كان قد فصل المنصوب و هو كلمة "الحقَّ" الثانية فهي مفعول به مقدم منصوب بالفعل المؤخر "أقول"<sup>2</sup>، لذلك قال ابن الأنباري: (الوقف على "الحقَّ" الثاني قبيح لأنه منصوب بـ"أقول" و لا يوقف على منصوب دون ناصبه، و كذلك لافتقاره إلى ما بعده)<sup>3</sup>. مع ما فيه من الإبهام.

و أما الوقف على المنعوت دون النعت فقوله تعالى "وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا"<sup>4</sup> فلو وقف على قوله "وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا" فقد فصل المنعوت عن النعت و وَقَفَ وَقَفًا غير تام، لأن قوله "ظليلاً" صفة لازمة للتأكيد مثل قولنا (قدر مقدور)<sup>5</sup>، و معنى قولنا صفة لازمة أنها تلزم موصوفها فلا ينبغي فصلها عنه، و معنى ظليل يُظْلُ من الريح و الحر، و ليس كل ظل كذلك بل هو مخصوص بظل الجنة، و كذلك قوله تعالى "وَوَظِلٍّ مَّمْدُودٍ"<sup>6</sup> لأنه لأنه ليس كل ظل ممدوداً.<sup>7</sup>

و لكن ليس كل وقف على المنعوت دون النعت غير تام إلا ما كان له علة معتبرة.

و أما الوقف على الخبر دون مبتدئه فقوله تعالى "وَأَيُّ لَيْلٍ لَّهُمْ لَيْلٌ"<sup>8</sup> فإذا وقف القارئ على قوله "وَأَيُّ لَيْلٍ لَّهُمْ!" فقد فصل الخبر المقدم و الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة عن المبتدأ المؤخر و هو "الليل" فصار الكلام ناقصاً غير تام، من جهة تَطَّلُعِ السامع عن ماذا نخبر بأنه آية لهم؟! هذا إذا سبق في أذهاننا بأن هذا المذكور هو خبر مقدم، أما إذا لم يسبق لنا النظر إلى أن الذي ذُكِرَ هو خبر مُقَدَّم فإن السامع لا يدري أتريد أن تُسندَ هذا الاسم إلى غيره أم تريد أن تُسندَ إليه غيره<sup>9</sup>، فصار فيه إبهام و إيهام. فلذلك قُبِحَ مثل هذا الوقف.

1- سورة ص. الآية 84.

2- إعراب القرآن و بيانه لمحي الدين الدرويش. (485/06).

3- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص 866.

4- سورة النساء. الآية 57.

5- إعراب معاني القرآن و بيانه لمحي الدين الدرويش. (181/06).

6- سورة الواقعة. الآية 30.

7- معاني القرآن للزجاج. (66/02).

8- سورة يس. الآية 37.

9- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحي الدين عبد الحميد. ص 125. بتصرف

و أما الوقف على المبدل منه دون البدل فقولته تعالى: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ فِتَالٍ فِيهِ"<sup>1</sup> فمن وقف على قوله "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ" فقد فصل المبدل منه "الشهر" عن بدل الاشتمال "قتال" فقطع بذلك الملابس القائمة بينهما، لأن السؤال عن الشهر الحرام لم يكن إلا باعتبار ما وقع فيه من القتال، فموضوع السؤال إنما هو عن القتال و ليس الشهر نفسه، و أصل معناه: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام<sup>2</sup>. وهذا النوع من الوقف على المبدل منه دون البدل لا يكون دائما قبيحا.

و أما المترجم عنه دون المترجم (عطف البيان) فقولته تعالى: "وَيُسْفَىٰ مِنْ مَّاءٍ صَدِيدٍ"<sup>3</sup> فلو وقف على قوله "وَيُسْفَىٰ مِنْ مَّاءٍ!!"، فكلمة "ماء" نكرة يفيد الإطلاق و فيه نوع من الإبهام فلا بد من تقييد الإطلاق و بيان ما أُهيم، فقولته "صديد" عطف بيان لهذا الماء المذكور لأن الصديد هو الماء، و لكنَّه السائل من جلود أهل النار خاصة<sup>4</sup>، فلا يتم الوقف على "ماء" دون "صديد" لأنه مُبَيَّنُّ له و مُوضَّح.

و ليست كل الوقوف على المترجم عنه دون المترجم غير تامة إلا ما كان فيه موجب لتركه من وجوه الإعراب أو المعنى، و الله أعلم.

و أما الوقف على "إِنَّ" و أخواتها دون اسمها فقولته تعالى: "ذَلِكَ أَلْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ"<sup>5</sup> فمن وقف على "لا" النافية للجنس التي تعمل عمل "إِنَّ" فقد و قف وفقا قبيحا كما نصَّ على ذلك ابن الأنباري<sup>6</sup>، و ذلك لِتَعْلُقِ "لا" مع ما بعدها بقوله "ذلك الكتاب".

و في هذه الآية مثال للوقف على "إِنَّ" و أخواتها و اسمها دون خبرها من حيث عدم التمام، فقد تنازعا في تقدير اسمها و خبرها مع تقدير خبر ما سبقها لذلك أطلقوا عليه لفظ المراقبة أو المعانقة، قال ابن الجزري: (قد يُجيزون الوقف على حرف، و يُجيزُ آخرون الوقف على آخر، و يكون بين الوقفين مراقبةً على التضاد، فإذا وَقَفَ على

1- سورة البقرة. الآية 217.

2- إعراب القرآن الكريم و بيانه. محي الدين الدرويش. (283/04).

3- سورة إبراهيم. الآية 16.

4- إعراب القرآن و بيانه لمحي الدين الدرويش. (135/04).. بتصرف.

5- سورة البقرة. الآية 02.

6- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص141.

أحدهما امتنع الوقف على الآخر، كمن أجاز الوقف على "لا ريب" فإنه لا يجيزه على "فيه"<sup>1</sup>. و تفصيل ذلك كما يلي:

- من أجاز الوقف على "ريب" أي "ذَلِكَ أَلْكَتَبَ لَا رَيْبَ" فإذا أُعْرِبَ "ذلك" مبتدأ و "الكتاب" خبره و"لا" نافية للجنس تعمل عمل "إنَّ" فتنصب المبتدأ و يسمى اسمها و ترفع الخبر و يسمى خبرها، و "ريب" اسمها، أما خبرها فمحذوف على أسلوب من أساليب العرب في الحذف، نظير ذلك ما قَدَّرُوهُ في كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) المِشْتَمَلَةُ على "لا" النافية للجنس فإن "إله" اسمها و خبرها محذوف تقديره "حق"<sup>2</sup> أي (لا إله حق إلا الله). و على هذا يكون تقدير الخبر ب"فيه" يعود على الكتاب و يصبح تقدير الآية ( ذلك الكتاب لا ريب فيه. فيه هدى للمتقين). و لما كانت "لا" دالة على نفي الحكم عن جنس اسمها "ريب" و قُصِدَ بها التَّنْصِيصُ على استغراق النفي لأفراد الجنس كله كان نفي الريب عن خبرها المحذوف العائد إلى الكتاب نفيًا عاما عملت فيه عمل "إنَّ".

و إذا أُعْرِبَ "ذلك" مبتدأ و "الكتاب" صفته، كانت جملة "لا ريب" في محل رفع خبر "ذلك". فعلى جواز الوقف على "ريب" وحب الاستئناس ب"فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ" و لا يجوز الوقف على "فيه" لانقطاعه عما قبله و اتصاله بما بعده اتصالا أكيد؛ و يُعْرَبُ "فيه" شبه جملة خبر مقدم، و "هدى" خبره.

- و من لم يُجِزِ الوقفَ على "ريب" أجاز الوقفَ على "فيه"، و تعرب شبه جملة في محل رفع خبر "لا"، و "لا" مع خبرها في موضع رفع خبر "ذلك"، و من قال بهذا الوقف أوجب قطعه عما بعده، و يكون "هدى للمتقين" مرفوعا على الاستئناس لتمام ما قبله، فَيُعْرَبُ مبتدأ و الخبر محذوف تقديره "فيه" أي: (لا ريب فيه. فيه هدى للمتقين)، و قد يقدَّرُ المبتدأ ب"هو" أي: ( هو هدى للمتقين)، و قد يُعْرَبُ "هدى" خبرًا ثانيا ل"ذلك": و المعنى على هذا الإعراب الأخير: أنه جمع بين كونه لا شك فيه و بين كونه هدى، أي جمع الصفتين<sup>3</sup>.

1- تعانق الوقف و الابتداء. مقال للجبوري. ص77.

2- و هذا التقدير أولى من تقديره ب"موجود" لوجود إله باطل من دون الله، و لا معنى لحصر الوجود في الله في هذه الكلمة العظيمة، قال الله تعالى: "ذلك بأن الله هو الحق و أن ما يدعون من دونه هو الباطل" لقمان. الآية 30

3- تعانق الوقف و الابتداء. مقال للجبوري. (81-83).

و إنما ذكرنا هذا التعانق بين الوقفين ليتبين وجه تأثير الوقف على اختيار إعرابٍ ما مع اختلاف المعنى الذي يحمله هذا الإعراب؛ فمن اختار الوقفَ الأوَّلَ لم يُجْزِ الوقفَ الثاني لِمَا بين الوقفين من المراقبة على التضاد، و من رجَّح الثاني لِيَتِمَّ المعنى منع من الأوَّل. فيكون بذلك تأثيرُ للوقفِ على المعنى من جهة اختيار الإعراب المناسب، ويكون تأثير المعنى على منع الوقف الآخر أو الاستئناف من جهة، أي أن بين الوقف و المعنى علاقة تأثير و تأثر من وجهين، و الله أعلم.

و مثال آخر للوقف على "إِنَّ" و أخواتها و اسمها دون خبرها قوله تعالى "قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَافُوا

اللَّهِ كَم مِّنْ بَيْتَةٍ فَلَيلَةٍ غَلَبَتْ بَيْتَهُ كَثِيرَةً<sup>1</sup> فَمَنْ وَقَفَ عَلَى قَوْلِهِ "قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ" فقد

فصل "أَنَّ" و اسمها عن خبرها، و هو وقف قبيح لأن قوله "ملاقوا" خبر "أَنَّ".<sup>2</sup>

و أما الوقف على "كان" دون اسمها و خبرها فقوله تعالى "وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّفْدُورًا"<sup>3</sup> فالوقف على

"كان" قبيح لأن الأمر اسمها<sup>4</sup>، فهي ناسخة له من الابتداء إلى الاسمية أي: من كون الرفع فيه كان عامله الابتداء فنسخته و عملت فيه الرفع. و أقبح منه الابتداء بـ"أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّفْدُورًا" لأنه يوهم بأن الكلام على الاستئناف.

و أما الوقف على "كان" و اسمها دون خبرها فقوله تعالى في نفس الآية السابقة، فلو وقف على قوله

"وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ!!" كان وقفه قبيحا<sup>5</sup> لأن قوله "قدراً" خبر "كان" منصوب بها، ففيه فصل للعامل عن المعمول لأنها هي التي عملت فيه النصب.

1- سورة البقرة. الآية 249.

2- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص 130.

3- سورة الأحزاب. الآية 38.

4- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص 126.

5- المصدر السابق. ص 126.

و مثال الوقف على ظنٍّ و أخواتها دون اسمها و خبرها قوله تعالى "وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ غَلِيلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ"<sup>1</sup>، فالوقف على قوله "و لا تحسبن!!" قبيح لأن لفظ الجلالة "الله" هو اسمها<sup>2</sup>، و فيه إبهام لمعنى "حسب" هل تدل على الرجحان و هو الأصل أم أنها تدل على اليقين؟.

و أما الوقف على "ظن" و أخواتها و اسمها دون خبرها فقوله تعالى "فَإِن عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ"<sup>3</sup> فلو وقف القارئ على قوله "فإن علمتموهن!!" فقد فصل "علم" مع اسمها عن خبرها فلا يُدرى ما معنى العلم بهن هل هو على وجه اليقين أو الرجحان بمعنى الظن؛ فإن علمتموهن ماذا؟ ففيه إشكال لمعنى العلم.

و أما الوقف على "الذي" الموصولة دون صلتها فقوله تعالى: "أَفَرَأَيْتَ أَلذِي تَتَوَلَّى"<sup>4</sup> فلو وقف على قوله "أَفَرَأَيْتَ أَلذِي!" كان وقفه قبيحا لأنه وقف على موصول اسميٍّ مُفْتَقِرٍ إلى صلة<sup>5</sup> و عائد و هو قسم من أقسام المعرفة باعتبار أنه موضوع على أن يستعمله المتكلم في معلوم عند المخاطبِ بواسطة جملة الصلة<sup>6</sup>، فإن وقف المتكلم على الموصول دون الصلة فقد جَرَّدَهُ عن واسطته التي تتم بها إفادة المعرفة.

و أما الوقف على "ما" الموصولة دون صلتها فقوله تعالى "لِيَغْفِرَ لَنَا خَطِئَنَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ"<sup>7</sup> فمن وقف على قوله "لِيَغْفِرَ لَنَا خَطِئَنَا وَمَا!"، فقد فصل الصلة عن موصولها الذي تفتقر إليه، إلا أنها موصول حربي لا تحتاج إلى عائد، فَتَوَوَّلُ مع صلتها بمصدر<sup>8</sup>. فعلى هذا الوقف لا يُعلم تأويلها و لا يُفهم يُفهم ما الذي يُغفَرُ لهم مع الخطايا فإنه معطوف عليها فلا بد أن يَشْرَكَهَا في الحكم الإعرابي و المعنوي كذلك، فلا ينبغي الوقف عليها دون صلتها.

1- سورة إبراهيم. الآية 42.

2- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص 129.

3- سورة الممتحنة. الآية 10.

4- سورة النجم. الآية 33.

5- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. (133-134).

6- سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لحي الدين عبد الحميد. ص 111.

7- سورة طه. الآية 73.

8- سبيل الهدى لحي الدين عبد الحميد. ص 139.

و أما الوقف على اسم الإشارة دون المشار إليه فقولته تعالى "يَلْوِيْلَنَا مِنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ"<sup>1</sup> فالوقف على "مرقدنا" تام عند الداني، و هو حسن عند ابن الأنباري<sup>2</sup> و تبتدئ بـ "هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ" و هو قول جميع أصحاب التمام من القراء و النحويين<sup>3</sup>، فعلى هذا القول فلا يجوز الوقف على "هذا" لهذا لأنه اسم إشارة في محل رفع مبتدأ و الاسم الموصول "ما" مع صلته في محل رفع خبر "هذا".

و أما الوقف على الفعل و المصدر دون آله فقولته تعالى: "جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْغَابِغَةَ حَرَامًا فِيمَا لِلنَّاسِ"<sup>4</sup>، فالوقف على "قيامًا" غير تام لأن اللام آلة القيام، و معنى قياما: عصمة للناس<sup>5</sup>.

و أما الوقف على الاستفهام دون ما استفهم عنه "قُلْ أَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ"<sup>6</sup>، فمن وقف على قوله "قُلْ أَنْظُرُوا مَاذَا؟!؟" قد قطع اسم الاستفهام "ماذا" و هو في محل رفع مبتدأ عن ما استفهم عنه "في السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ" و هو خبره<sup>7</sup> و لا ينبغي فصل الخبر عن مبتدئه لأنه حُكْمٌ عليه و هو الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة، فالوقف غير تام على هذا الوقف.

و مثله في الوقف على الاستفهام دون ما استفهم عنه قوله تعالى: "بِأَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ"<sup>8</sup>، فلا يوقف على قوله "بِأَنْظُرُوا كَيْفَ؟!؟" لأن اسم الاستفهام "كيف" تتجاذبه جملتان متداخلتان؛ الجملة الأولى (فانظروا....) و الثانية (كيف كان...) و الجملة الثانية الاستفهامية من كيف مع ما بعدها في محل نصب مفعول به لفعل الجملة الأولى "انظروا"، فإذا نحن وقفنا على اسم الاستفهام "كيف؟" الذي هو في محل نصب خبر "كان" المقدم<sup>9</sup>، فلا نحن أتمنا فائدة الجملة الأولى، و لا نحن حصلنا فائدة الصغرى. ومن ثم كان الوقف غير تام إن لم نقل هو وقف قبيح. و الله أعلم.

1- سورة يس. الآية 52.

2- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. (853-854).

3- المكتفى في الوقف و الابتداء للداني. ص473.

4- سورة المائدة. الآية 97.

5- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. (134-135).

6- سورة يونس. الآية 101.

7- إعراب القرآن و بيانه لمحي الدين الدرويش. (382/03).

8- سورة آل عمران. الآية 137.

9- إعراب القرآن و بيانه لمحي الدين الدرويش. (533/01). بتصرف

و أما الوقف على الاستفهام دون جوابه فمنهم من نصَّ على عدم الوقف مثل قوله تعالى: "فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ"<sup>1</sup> لا يوقف على قوله "حقا" حتى يصله بقوله "قَالُوا نَعَمْ" لأنه جواب. قال السخاوي: (و ليس هذا عندي كجواب الشرط و لا كجواب الأمر في قبح الابتداء بالجواب، بل الابتداء به حسن سائغ)<sup>2</sup> ، و ربما كان من حسن البلاغة فصله عما قبله كما ذكرنا في حالات الفصل التي مبناها على القطع و الاستئناف مع تقدير الجواب بفحوى السؤال، و الله أعلم.

و أما الوقف على حروف الجزاء دون الفعل الذي يليها فقوله تعالى: "أَيِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ"<sup>3</sup> فمن وقف على قوله "أينما؟" فقد فصل حرف الشرط "أين" عن فعله و جوابه لأنه ظرف مكان متضمن لمعنى الاستفهام و الشرط<sup>4</sup>، فَيُمنَعُ الوقف من جهة الشرطية و من جهة الاستفهام، و كذلك الوقف على على فعلها دون جوابها "أَيِنَّمَا تَكُونُوا؟!؟" غير تام لافتقار السؤال أو الفعل إلى جواب و جزاء.

و أما الوقف على جواب الجزاء المتقدم على حرف الشرط و فعله دونهما فقوله تعالى: "وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ"<sup>5</sup> فلا يتم الكلام على قوله "وَاشْكُرُوا لِلَّهِ" لأن قوله "إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ" متعلق به<sup>6</sup>، و تقديره (إن كنتم إياه تعبدون فاشكروا له) فإخلاص العبادة لله شرط في كون الشكر وحده لله.

و أما الوقف على ما قبل الفاء السببية دونها فقوله تعالى: "لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ بِمَا طَلِعَ إِلَيْهِ مَوْسَى"<sup>7</sup> فإن الوقف على قوله "السموات" لا يتم معه المعنى<sup>8</sup> لأن قوله "فأطلع"؛ الفاء فاء السببية و أطلع: فعل مضارع ب"أن" المضمرة بعد فاء السببية جوابا للترجي في قوله "لَعَلِّي أَبْلُغُ"<sup>9</sup>، لأن ما قبل الفاء الفاء يكون سببا لما بعدها و لا ينبغي الفصل بين السبب و المسبب.

1- سورة الأعراف. الآية 44.

2- جمال القراء للسخاوي. ص555.

3- سورة النساء. الآية 78.

4- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب. ص203.

5- سورة البقرة. الآية 172.

6- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص136.

7- سورة غافر. الآيتين 36-37.

8- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص137.

9- إعراب القرآن و بيانه لمحي الدين الدرويش. (575/06).

إلا أنَّ هناك رأس آية عند قوله "لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ" فَيَصِحُّ الْوَقْفُ هُنَا سَنَةً، و الابتداء بقوله "أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ بِأَطْلَعِ إِلَىٰ إِلَهِ مُوسَىٰ"، لذلك جاز الفصل بين البدل و المبدل منه إن كان رأس آية كما أسلفنا بخلاف ما إذا كان في وسطها، و الله أعلم.

و مثله قوله تعالى: "لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً بِأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ"<sup>1</sup> لا يتم الوقف على قوله "كرة" لأن قوله "بَأَكُونُ مِنَ الْمُحْسِنِينَ" جوابٌ "لَوْ" الشرطية، فالفاء للسببية و ما بعدها جواب للتمني المفهوم من قوله "لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً"؛ و معناه أَنَّ الْكَوْنَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ مترتب على حصول الْمُتَمَنَّى<sup>2</sup>.

و مثله قوله تعالى: "يَلِيَّتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا"<sup>3</sup> لا يَتِمُّ الْوَقْفُ عَلَى "مَعَهُمْ" لأن ما بعد الفاء السببية جوابٌ للتمني قبلها<sup>4</sup>.

و أما الوقف على "حيث" دون ما بعدها فقوله تعالى: "وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ"<sup>5</sup> لا يتم الوقف على قوله "وَمِنْ حَيْثُ" لأنها متعلقة بالفعل الذي بعدها. و لا يتم الوقف كذلك على قوله "وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ" لأن الظاهر أن "من حيث" متعلق بما بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط إلا أن إعمال ما بعدها فيما قبلها مُتَمَنِّعٌ، و لكنَّ المعنى مُتَوَقَّفٌ عَلَى هذا الظاهر لما في "حيث" من معنى الشرطية<sup>6</sup>. فالأولى عدمُ الوقف.

و أما الوقف على ما قبل واو المعية التي ينتصب الفعل بعدها بـ"أن" المضمره دونها فقوله تعالى: "أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ"<sup>7</sup> لا يوقف على قوله "وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ" لأنه ليس بقطع كاف لأن ما بعده يَنْصِبُ بشرط أن يُسَبِّقَ بنفي، لذلك أعربوا الواو في "وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ" بأنها واو المعية، و "يعلم" فعل مضارع منصوب بـ"أن" المضمره و جوابا بعد واو المعية الواقعة في جواب الاستفهام الإنكاري المدلول عليه بقوله "أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ؟"

1- سورة الزمر. الآية 58.

2- إعراب القرآن وبيانه لحي الدين الدرويش. (528/06).

3- سورة النساء. الآية 73.

4- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأباري. ص 137.

5- سورة البقرة. الآية 149.

6- إعراب القرآن و بيانه لحي الدين الدرويش. (194/01).

7- سورة آل عمران. الآية 142.

ومعناه: لا تحسبوا أنكم تدخلون الجنة من دون جهاد و صبر<sup>1</sup>، فدخلوا الجنة مشروط بالجهاد و الصبر معاً، و الله أعلم.

و أما الوقف على الجحد دون المحود فقوله تعالى: "أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ"<sup>2</sup> الوقف على "ألم؟! قبيح<sup>3</sup>، لأنه فَصَلَ حَرْفِيَّ الاستفهام و النفي عَمَّا اسْتُفْهِمَ عنه تقريراً و نُفِيَّ في قوله "يأتكم نذير" مع ما فيه من فصل العامل عن معموله من جهة الإعراب، و فصل أداة النفي عن المنفي، و أقبح منه الابتداء بقوله "يأتكم نذير" يوهم بأنه خبر و هو إنشاء مفاده التقرير و التوبيخ، و الله أعلم.

و أما الوقف على "لا" في النهي دون المجزوم فقوله تعالى: "وَإِذَا فِئَلٌ لَهُمْ لَأَ تُبْسِدُوا فِي الْأَرْضِ"<sup>4</sup> الوقف على "لا" قبيح، لأنها مع مجزومها بمنزلة الحرف الواحد.

و لا ينبغي الوقف على "أن" الموصولة الرسم أو المقطوعة لأنها ناصبة للذي بعدها مثل قوله تعالى: "وَحَسِبُوا أَنَّ أَتَّكُونَ فِتْنَةً"<sup>5</sup> لا يقف على "ألا" لأنها هي العاملة النصب في "تكون" و الناصب و المنصوب المنصوب بمنزلة حرف واحد<sup>6</sup>.

ومثله قوله تعالى: "لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ"<sup>7</sup> فلا يوقف على "أن" لأنها عاملة في "تدرك" وكذلك هي و ما بعدها في تأويل مصدر متعلق بـ"ينبغي" قبلها، فتقدير الكلام (لا الشمس ينبغي لها إدراك القمر).

و أما عدم التمام في الوقف على الحكاية دون المحكي مثل قوله تعالى: "قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ"<sup>8</sup>، إذا وقفنا على قوله "قال الله" فإنه لا يتم المعنى بفصل جملة مقول القول "هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ" عن القول.

1- إعراب القرآن و بيانه للدرويش. (536/01).

2- سورة الملك. الآية 08.

3- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص 139.

4- سورة البقرة. الآية 11.

5- سورة المائدة. الآية 71.

6- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. (146-147).

7- سورة يس. الآية 40.

8- سورة المائدة. الآية 119.

و أما الوقف على "سوف" دون ما بعدها فقولته تعالى: "كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ"<sup>1</sup> لا يوقف على "سوف" دون ما بعدها لأنها تشهد على ما بعدها بالاستقبال<sup>2</sup>، أي أنها تصرف دلالة الفعل على الحدث من الحاضر إلى الاستقبال.

و أما الوقف على المستثنى منه دون الاستثناء فقولته تعالى: "لِيَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ"<sup>3</sup>. قيل: معناه لكن الذين ظلموا منهم فإنهم لا حجة لهم، فعلى هذا يكون الاستثناء منقطعاً<sup>4</sup>، فيصح الوقف على قوله "حجة" دون الاستثناء، أما السجاوندي فحملة على الاتصال و فضل الوصل على الوقف فقال (و الوصل في العربية أوضح) و حَمَلَ معنى الحجة على الخصومة<sup>5</sup>، و على هذا لا يتم الوقف على قوله "حجة"، و الله أعلم.

و من الاستثناء كذلك قوله تعالى: "ضَرِبَ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ أَيْنَ مَا تَفْبَهُوا إِلَّا بِحَبْلِ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِّنَ النَّاسِ"<sup>6</sup> و إن حملة بعضهم على أنه متصل إلا أنه منقطع يصح الوقف فيه على قوله "تقفوا" أي الوقف على على المستثنى منه دون المستثنى، و ذلك أن معنى قوله "'ضَرِبَ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ أَيْنَ مَا تَفْبَهُوا": ضربت عليهم الذلة بكل مكان تُقفوا فيه، ثم قال: "إِلَّا بِحَبْلِ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِّنَ النَّاسِ" على غير وجه الاتصال بالأول، ولكنه على الانقطاع عنه، و معناه: و لكن يُتَّفَقُونَ بجبل من الله و جبل من الناس، كما قيل: "وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَفْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً"<sup>7</sup> ف"الخطأ" و إن كان منصوباً بما عمل فيما قبل الاستثناء، فليس معنى (إِلَّا) (إِلَّا خطأ): فإن له قتله كذلك، و لكن معناه: و لكن قد يقتله خطأ. فكذاك قوله "أَيْنَ مَا تَفْبَهُوا إِلَّا بِحَبْلِ مِّنَ اللَّهِ"، و إن كان الذي جلب الباء التي بعد "إلا" الفعل الذي يقتضيها قبلها، فليس الاستثناء بالاستثناء المتصل بالذي قبله، بمعنى: أن القوم إذا لُفُوا فالذلة زائلة عنهم، بل الذلة ثابتة عليهم بكل حال<sup>8</sup>. و بهذا يكون

1- سورة التكاثر. الآية 03.

2- إيضاح الوقف و الابتداء لابن الأنباري. ص148.

3- سورة البقرة. الآية 150.

4- جمال الفراء للسخاوي. (556-557).

5- الوقف و الابتداء للسجاوندي. ص138.

6- سورة آل عمران. الآية 112.

7- سورة النساء. الآية 92.

8- تفسير الطبري بتحقيق شاکر. (116-115/07).

الاستثناء خارجاً من أول الكلام، قال الفراء: و ليس ذلك بأشد من قوله "لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا" <sup>1</sup> <sup>2</sup>.

و هذا الذي ذكره ابن جرير الطبري مِنْ أَنَّ الذي جلب الباء التي بعد "إِلَّا" الفعل الذي يقتضيها قبلها، و مع ذلك فلا يحكم على الاستثناء بالاتصال لامتناع الاتصال من جهة المعنى؛ دليل على جواز الوقف على المستثنى منه دون المستثنى إن كان منقطعاً، و دليل كذلك على تبعية الوقف للمعنى مرة أخرى.

1- سورة مريم. الآية 62.

2- إعراب القرآن و بيانه للدرويش. (509/01).

خاتمة

و من تمام البحث أن نختمه بالنتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة، و هي جوابات للإشكالات التي طرحناها في مقدمة بحثنا، نُجْمَلُها في النقاط التالية لتكون كمسك الختام:

✓ القول بالتفصيل في قضية الوقف هل هو توقيفي أم اجتهادي جمعا بين الأدلة ؛  
فما ثبت فيه الوقف نقلاً جاز الوقف عليه بل هو أفضل و أحب كما هو الحال بالنسبة إلى رؤوس الآي، فالوقف عليها سنة متبعة، بدليل ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه و أحمد في المسند عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه و سلم أنها سُئِلَتْ عن قراءة النبي صلى الله عليه و سلم، فوصفتها بأنها مُقَطَّعة آية آية<sup>1</sup>، لذلك تجد أكثر الفواصل في القرآن تام، بدليل ما قرناه من أن مبنى الفواصل على الوقف، و هذه الفواصل إنما أُنزلَ القرآن بها لِيُوقَفَ عليها و تقابل أختها، إذ الفاصلة هي الكلام المنفصل مما بعده، و الكلام المنفصل قد يكون رأس آية و غير رأس آية.

و أمّا المواضع التي لم يثبت فيها النقل جاز الاجتهاد في اختيار موضع الوقف فيه، بناء على مفهوم الفاصلة مع مراعاة المعنى عملاً بما رواه الطبري عن أبي هريرة - رضي الله عنه - : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا و لا حرج، و لكن لا تختموا ذكر رحمة بعذاب، و لا ذكر عذاب برحمة)<sup>2</sup>. لذلك اشترطوا في المحافظة على الفواصل مراعاة المعنى إذ لا يحسنُ المحافظة على الفواصل لمجردها إلا مع بقاء المعاني على النهج الذي يقتضيه حُسنُ النظم و التعمُّه.

فلا يقبل اجتهاد من اجتهاد في اختيار وقفٍ ما؛ كمن يُنكِرُ الوقفَ على رؤوس الآي مراعاة للمعنى، مع ثبوت الوقف على رؤوس الآي عن النبي صلى الله عليه و سلم، إذ لا اجتهاد مع النص؟ و يعضده كذلك ما نقلناه عن علي القاري أنه نقل الإجماع على أن الوقف على رؤوس الآي ليس بقبيح.

✓ علاقة التأثير بين الوقف و المعنى على وجه المُفاعلة؛ فرما كان الوقف تابعاً للمعنى بدليل تجويزهم الوقف على المستثنى منه دون المستثنى إن كان الاستثناء منقطعاً، و عدم تجويزهم الوقف عليه إن كان متصلاً، و ربما كان المعنى تابعاً للوقف بدليل اتفاهم على جواز الوقف على رؤوس الآي و عدم قبحه حتى و إن تعلق بما بعده فيما يظهر لنا من المعنى.

1- سبق تخريجه في التمهيد.

2- سبق تخريجه.

و من المواضع التي تُثَبِّتُ كذلك أنَّ بين الوقف و المعنى علاقة تأثير و تأثر من وجهين التي ثبت فيها التعانق بين وقفين أو ما أطلق عليه المتقدمون المراقبة في الوقف؛ فمن اختار الوقفَ الأوَّلَ لم يُجْزِ الوقفَ الثاني لِمَا بين الوقفين من المراقبة على التضاد، و من رجَّح الثاني لِيَتِمَّ المعنى منع من الأول. فيكون بذلك تأثيرُ للوقفِ على المعنى من جهة اختيار الإعراب المناسب، و يكون تأثير المعنى على منع الوقف الآخر أو الاستئناف من جهة أخرى.

فلا الوقفُ يتبع المعنى مطلقاً (أي في جميع مواضعه)، و لا المعاني تابعة للوقف مطلقاً، و إنما التبعية بينهما متداولة. فتارة تكون الصولة للوقف و تارة تكون الجولة للمعنى، بحسب ما يقتضيه ضابط الاجتهاد و التوفيق في الوقف الذي ذكرناه قبل.

✓ وجه التداخل بين علم الوقف و علم البلاغة من جهتين؛ من جهة الفصاحة و الإعجاز الذي وصف به كلام الله لارتباط الفصاحة بالمقاطع و الفواصل التي مبناها على الوقف، و لا طريق إلى تحصيل وصف الإعجاز إلا بإتقان علمي المعاني و البيان و ما يكملهما من علم البديع، لأن الكلام على الفواصل و وجه مُبَايَنَتِهَا للسجع والقافية يدخل فيه.

أما الوجه الثاني من أوجه التداخل بين الوقف و علم البلاغة، فهو تعلقه باب الفصل و الوصل من علوم البلاغة، و ذلك أننا تتبعنا كلام علماء البلاغة في تقريراتهم التي ذكروها في باب الفصل و الوصل من علم المعاني فوجدنا إيماءً إلى ما يسمى "القطع" و "الاستئناف" في بعض الحالات التي جعلوها من مواضع الفصل و سَمَّوْهَا بحالات القطع و الاستئناف.

كما وجدنا إيماءً إلى ما يسمى بالفصل أو الوصل في مقابلها في كتب الوقف؛ فمن الفصل ما يكون موجبه مراعاة الفاصلة التي مبناها على الوقف، و من الوصل ما يوجب مراعاة النظم كذلك.

هذا والحمد لله على الدوام؛ في البدء و الختام و التمام، و صلى الله و سلم على نبينا محمد و على آله و صحبه أجمعين.

# قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- القرآن الكريم

المراجع:

1. إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد. صالح بن فوزان الفوزان. دار العاصمة. الرياض- المملكة العربية السعودية. ط1. (1429هـ/2008م).
2. إعراب القرآن و بيانه. محي الدين الدرويش. دار اليمامة مع دار ابن كثير. دمشق-سوريا. ط7. (1420هـ/1999م).
3. برنامج موسوعة الحديث الشريف. الإصدار رقم 2.0.3. جمعية المكنز الإسلامي. 2010
4. البرهان في تجويد القرآن، محمد الصادق قمحاوي، المكتبة الثقافية، بيروت-لبنان.
5. البرهان في علوم القرآن. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي. ت محمد أبو الفضل إبراهيم. دار التراث. القاهرة-مصر.
6. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة. عبد المتعال الصعيدي. مكتبة الآداب. القاهرة-مصر. (1420هـ/1999م).
7. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح. عبد المتعال الصعيدي. مكتبة الآداب. القاهرة-مصر. (1420هـ/1999م).
8. البيان و التبيين. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. ت عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي. القاهرة-مصر. ط7. (1418هـ/1998م).
9. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ترجمة محمود فهمي حجازي، مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض - المملكة العربية السعودية، ( 1411هـ -1991م).
10. التعريفات. علي بن محمد الشريف الجرجاني. مكتبة لبنان. بيروت-لبنان. ط1985م.
11. تفسير التحرير و التنوير، محمد الطاهر بن عاشور،الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م.
12. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، ت عبد السلام هارون، دار القومية العربية للطباعة،مصر،(1384هـ/1964م).
13. تهذيب و ترتيب الإقتان في علوم القرآن للسيوطي، محمد بن عمر بن سالم بازمول، دار الاستقامة، القاهرة - مصر، ط1، (1430هـ-2010م).
14. جامع البيان عن تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت محمود و أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة-مصر، ط2.
15. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري. ت عبد الله بن عبد المحسن التركي. دار هجر للطباعة، القاهرة-مصر، ط 01، (1422هـ/2001م)،

## قائمة المصادر والمراجع

16. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، ت عبدالله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1 (1427هـ/2006م).
17. جمال القراء وكمال الاقراء، علم الدين محمد بن أحمد السخاوي، ت علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية، ط01. (1408هـ-1987م).
18. الحواشي المفهمة في شرح المقدمة الجزرية، أبو بكر أحمد بن محمد الجزري، ت فرغلي سيد عرباوي. مكتبة أولاد الشيخ. الجيزة- مصر. ط1. 2006.
19. الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني. ت محمد علي النجار. دار الكتب المصرية. مصر.
20. دلائل الإعجاز. أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني. ت محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي. القاهرة- مصر. ط5. (1424هـ/2004م).
21. روح المعاني في تفسير القرآن، محمود شكري الألوسي البغدادي، دار إحياء التراث، بيروت-لبنان.
22. سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لابن هشام. ت محمد محي الدين عبد الحميد. دار الطلائع. القاهرة- مصر. 2009م.
23. شرح الكفراوي على الآجرومية. حسن الكفراوي. دار المعرفة. الدار البيضاء-المغرب. (1421هـ/2001م).
24. شرح دلائل الإعجاز للجرجاني. محمد إبراهيم شادي. داراليقين. المنصورة-مصر. ط2. (1434هـ/2013م).
25. شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي. عبد الله بن أحمد الفاكهي. ت المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة. القاهرة-مصر. ط2. (1414هـ/1993م).
26. الصاحبي في فقه اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، ت أحمد صقر، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة-مصر.
27. علل الوقوف، محمد بن طيفور السجاوندي، ت محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة السعودية، ط2 (1427هـ - 2006م).
28. عون المعبود شرح سنن أبي داود. أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. ت مشهور بن حسن آل سلمان. مكتبة المعارف. الرياض- المملكة العربية السعودية. ط1. (1430هـ/2009م).
29. الفروق اللغوية. أبو هلال العسكري. ت محمد إبراهيم سليم. دار العلم و الثقافة. القاهرة-مصر.
30. الفهرست، محمد بن إسحاق النديم، ت رضا تجدد، (1391هـ - 1971م).
31. فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح. أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي. ت محمد يوسف فجّال. دار البحوث للدراسات الإسلامية. الإمارات العربية-دبي. ط2. (1423هـ/2002م).
32. القاموس المحيط. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. ت مكتب تحقيق التراث. مؤسسة الرسالة. بيروت-لبنان. ط8. (1426هـ/2005م).

## قائمة المصادر والمراجع

33. القطع و الاثتاف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس، ت عبد الرحمان بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط1(1413هـ-1992م).
34. المرشد في الوقوف. أبو علي محمد بن الحسن العماني. ت هند منصور العبدلي (رسالة ماجستير). المملكة العربية السعودية. جامعة أم القرى- كلية الدعوة و أصول الدين. 1423هـ.
35. مشكل إعراب القرآن. أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي. ت حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة. بيروت-لبنان. ط2. (1405هـ/1984م).
36. معاني القرآن و إعرابه. أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج. ت عبد الجليل عبده شلي. دار عالم الكتب. بيروت-لبنان. ط01. (1408هـ/1988م).
37. المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مطبعة وزارة التربية و التعليم ، مصر، (1415هـ/1994م).
38. معجم مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس، ت عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة-مصر، ط1 (1399هـ/1979م)، (135/06).
39. مفتاح العلوم. أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي. ت نعيم زرزور. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان. ط2. (1407هـ/1987م).
40. مفتاح العلوم. أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي. ت نعيم زرزور. دار الكتب العلمية. بيروت-لبنان. ط2. (1407هـ/1987م).
41. مقال بعنوان: تعانق الوقف و الابتداء، د عبد الرحمن مطلق الجبوري، مجلة كلية العلوم الإسلامية- جامعة بغداد-العدد - 1- ، دار الكتب و الوثائق، بغداد- العراق، 1996م.
42. المكتفى في الوقف و الابتداء، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، ت يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط2، (1407هـ - 1987م).
43. موجز البلاغة. محمد الطاهر بن عاشور. دار أضواء السلف. الرياض-المملكة العربية السعودية. ط1. (1426هـ/2005م).
44. الوقف و الابتداء. علي بن أحمد بن محمد بن الغزال. ت الطاهر محمد الهمس. كلية الآداب. جامعة دمشق. سوريا. (1420هـ-1421هـ).

# فهرس المحتويات

	شكر
أ-ج	مقدمة
	الفصل التمهيدي
05	1-نشأة علم الوقف و بداية التأليف فيه:
08	2-أهمية علم الوقف و الابتداء:
	الفصل الاول: الدراسة النظرية
12	تمهيد
13	المبحث الأول: تعريفات و تقاسيم
13	المطلب الأول: تعريفات و اصطلاحات
13	الوقف في اللغة:
14	الوقف في الاصطلاح:
16	"المعنى " لغة:
17	"المعنى " في الاصطلاح:
18	"المعنى " في اصطلاح البلاغيين:
19	"الإعراب " لغة:
19	"الإعراب " اصطلاحا:
20	خلاصة التعريف:
20	المطلب الثاني: أنواع الوقوف و ضوابطه:
20	- أنواع الوقوف:
23	- ضابط الوقف (هل الوقف توقيفي أم اجتهادي؟):
26	المبحث الثاني: علل الوقف و بلاغته
26	المطلب الأول: أسباب الاختلاف في الوقوف (عللها):
29	المطلب الثاني: بلاغة الوقف من أوجه الإعجاز في القرآن الكريم
35	خلاصة الفصل:
	الفصل الثاني: تطبيقات نحوية و بلاغية على نماذج من القرآن الكريم
37	المبحث الاول: التطبيقات البلاغية
37	- تعانق الوقف مع الفصل و الوصل مع نماذج تطبيقية:

## فهرس المحتويات

---

42	المبحث الثاني: تطبيقات نحوية
42	- دراسة نحوية لنماذج من الوقوف القبيحة
50	- دراسة نماذج من الوقوف غير التامة:
64	خاتمة:
67	قائمة المصادر والمراجع
71	الفهرس